

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
المركز الجامعي صالحى أحمد - النعامة
- University center SALHI Ahmed - Naama



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Institute of Economic Sciences, Management and Commerce Sciences

Memory
Presented to obtain the diploma of
Master
مذكرة

مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

عنوان المذكرة:

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022 (دراسة قياسية)

من طرف:

الطالب: عابد عبد الباسط

الطالب: عبد العالي محمد كبير

مذكرة مناقشة بتاريخ: 2024/09/22 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	البروفيسور بولويس عبد الوافي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي صالحى احمد بالنعامة	رئيسا
02	الأستاذة يسوب فايزة	أستاذة مساعد ب	المركز الجامعي صالحى احمد بالنعامة	مشرفا
03	الأستاذة لعمرى خديجة	أستاذة مساعد ب	المركز الجامعي صالحى احمد بالنعامة	ممتحنا

2024/2023

شكر وعرّفان

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

نحمد الله على فضله وتوفيقه في إنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر والعرّفان الى الأستاذة المشرفة يوب فايزة

على الإرشاد والدعم طوال فترة البحث.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى لجنة المناقشة كل باسمه لقبولهم اثناء هذا العمل المتواضع

ولا ننسى في هذا المقام أن نشكر كل من قدم لنا يد العون سواء من قريب أو بعيد

ونخص بالذكر الأستاذ بغني سليمان

وكل الشكر لطاقم قسم العلوم الاقتصادية أساتذة كانوا أو اداريين

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال عمرهما

إلى الأخوة والأخوات

إلى الزوجة والأولاد

إلى رفيق الدراسة السيد عابد عبد الباسط

وإلى كل الأصدقاء

عبد العلي محمد كبير

إهداء

الحمد لله رب العالمين و صلى الله و سلم سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين ، أما بعد:

نحمد الله عز وجل على أن وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع

وهدي هذا العمل المتواضع

لى من سهروا الليالي من أجل تعليمنا وتربيتنا

أبي وأمي حفظهما الله

لى رفيقتي في الحياة "زوجتي" الغالية

ولى كل "أبنائي" الأحرار

لى رفيق الدرب و الدراسة الفخ و الصديق

عبد العالى محمد

لى من قاموا بتكويننا و قدموا لنا كل المساعدات

وساترتنا الكرام

لى إخوتنا وإخواتنا الأحباء

لى من قدم لنا كل المساعدات و التسهيلات

لى كل الأصدقاء و الزملاء فى كل مكان

عبد الباسط عابده

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال الفترة (1990-2022)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل المعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، كما تم استخدام المنهج الإحصائي للاطلاع على البيانات الإحصائية الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة، ولتحديد العلاقة التآثرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري، تم الاعتماد على المنهج القياسي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باستخدام برنامج EVIEWS 12، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية طردية طويلة الاجل ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، نموذج ARDL

Abstract:

The study aims to measure the impact of foreign direct investment (FDI) on Algeria's balance of payments during the period (1990-2022). The study employed the descriptive-analytical method to present and analyze information related to FDI and the balance of payments. Additionally, the statistical method was used to examine the statistical data on FDI inflows into Algeria and the developments in the balance of payments during the studied period. To determine the causal relationship between FDI and Algeria's balance of payments, the study adopted the econometric approach by applying the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model using EVIEWS 12 software. The study concluded that there is a statistically significant positive long-term relationship between FDI and the overall balance of payments.

Keywords : Foreign Direct Investment, Balance of Payments, ARDL Model.

فهرس المحتويات

I	شكروعرفان	
IV	الملخص	
V	فهرس المحتويات	
VII	فهرس الجداول	
VIII	فهرس الاشكال	
IX	فهرس الملاحق	
X	قائمة المختصرات	
أ	مقدمة عامة	
2	الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	1
2	تمهيد	1.1
3	مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	2.1
3	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته	1.2.1
5	النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	2.2.1
7	اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	3.2.1
9	مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	4.2.1
12	مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات	3.1
13	مفهوم ميزان المدفوعات	1.3.1
13	مكونات ميزان المدفوعات	2.3.1
15	التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	3.3.1
16	تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات	4.3.1
18	متغيرات الدراسة في ظل بعض الدراسات السابقة	4.1
18	دراسات سابقة تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر	1.4.1
25	دراسات سابقة تناولت ميزان المدفوعات	2.4.1
27	دراسات سابقة تناولت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	3.4.1
34	ملخص المناقشة لكل الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها	4.4.1
35	الفجوة البحثية	5.4.1
37	خلاصة الفصل الأول	5.1

38	الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	2
38	تمهيد	1.2
39	الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	2.2
39	الجانب القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	1.2.2
43	متغيرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	2.2.2
46	متغيرات رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر	3.2.2
51	النمذجة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في الجزائر	3.2
52	منهجية الدراسة	1.3.2
55	تحليل نتائج الدراسة القياسية	2.3.2
76	مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها	4.2
80	خلاصة الفصل الثاني	5.2
81	خاتمة عامة	3
84	المصادر والمراجع	4
87	الملاحق	5

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2023	1
46	تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائي للفترة 1990-2022	2
48	تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائي للفترة 1990-2022	3
50	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائي	4
56	نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) باستخدام اختبار PP	5
58	نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) باستخدام اختبار ADF	6
60	جدول أكايك للنموذج الأمثل AIC	7
62	نتائج اختبار الحدود ARDL Bounds Test	8
64	نتائج المدى الطويل لنموذج ARDL	9
66	نتائج تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL	10
68	ختبار Breusch-Godfrey لتسلسل الارتباط الذاتي	11
70	تحليل اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم التجانس	12

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	المنحنى البياني لتطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2023	1
47	المنحنى البياني لرصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائي خلال الفترة 1990-2022	2
49	المنحنى البياني لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائي خلال الفترة 1990-2022	3
51	المنحنى البياني لتطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائي خلال الفترة 1990-2022	4
52	مراحل منهجية الدراسة	5
72	اختبار مجموع الفروق التراكمية للبواقي CUSUM	6
73	اختبار تراكم مربعات البواقي CUSUMSQ	7
74	توزيع البواقي	8
75	نتائج اختبار نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا	9

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الملحق
84	نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) باستخدام اختبار PP و ADF	1
85	نتائج المدى الطويل لنموذج ARDL	2
86	فترات الابطاء وفقا لمعيار AIC	3
87	جدول البقايا	4

الاختصارات والرموز

الرمز	المعنى
UNICTAD	هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
FMI	صندوق النقد الدولي
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
BOP	ميزان المدفوعات
ARDL	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
PP	فيليبس بيرون
ADF	اختبار ديكي-فولر الموسع
ECM	نموذج تصحيح الخطأ
CUSUMS	مجموع الفروق التراكمية للبواقي
CUSUMSQ	تراكم مربعات البواقي

المقدمة العامة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الحيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تعزيز بنيتها التحتية وتطوير قطاعاتها الإنتاجية، ويعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات النامية، في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية لدعم نموه الاقتصادي، وتنوع مصادر دخله، وتحقيق الاستقرار المالي لديه.

ويعتبر ميزان المدفوعات المؤشر الرئيسي الذي يعكس صحة التوازن الاقتصادي للدولة مع العالم الخارجي، حيث يعبر عن جميع التدفقات المالية الداخلة والخارجة من وإلى الجزائر، وبالتالي، فإن دراسة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري تعد خطوة أساسية لفهم الدور الحقيقي لهذه الاستثمارات في تحسين أو تأزم الوضع المالي للبلاد.

لذا نسعى في هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر، من خلال استعراض وتقييم البيانات الاقتصادية لفترة زمنية من 1990 إلى 2022 واخذها كعينة يمكن نمذجتها بطريقة قياسية واستخلاص درجة الارتباط التآثري بينهما

وتهدف الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الجزائري، مع تسليط الضوء على الفرص التي يمكن أن توفرها هذه الاستثمارات، وكذلك التحديات التي قد تنشأ عنها. ومن خلال هذه الدراسة، نأمل في تقديم توصيات تساهم في تحسين الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر، وتعزيز من استفادتها القصوى من تدفقات الاستثمار الأجنبي لتحقيق توازن مستدام في ميزان المدفوعات

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التعرض لتوازن ميزان المدفوعات الجزائري ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي في استقراره، ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية تبرز لنا بعض التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

- ماذا نقصد بميزان المدفوعات وماهي مكوناته؟

- ماذا نعني بالاستثمار الأجنبي المباشر وماهي أشكاله؟

- ما طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022؟

- هل هناك علاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022 ؟

فرضية الدراسة:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية معتبرة في التأثير على توازن ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك بأثر إيجابي معنوي وفي المدى الطويل

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد الدور الذي تلعبه تدفقات رؤوس الأموال من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل اقتصادي في تحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش ميزان المدفوعات وقياس ذلك على الاقتصاد الجزائري لمعرفة واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر عبر اخذ الفترة من 1990 الى 2022 كعينة للدراسة والتحليل وتقييم تطور ميزان المدفوعات الجزائري لتلك الفترة، ثم دراسة العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات وتحديد درجة التأثير بينهما

اسباب اختيار الموضوع:

من بين أهم أسباب اختيار الموضوع هو الأهمية الكبرى التي أصبحت توليها الدول في العالم لجذب الاستثمارات الأجنبية ومحاولة معرفة درجة تأثيرها على استقرار ميزان المدفوعات كمؤشر للنمو الاقتصادي ومعرفة اساليب التحليل القياسي.

صعوبات البحث:

هناك صعوبة في الحصول البيانات الإحصائية الموثوقة واختلاف مصادر البيانات، فقد تختلف البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من مصدر إلى آخر، مما يفرض على الباحث تقييم مصداقية المصادر واختيار الأنسب.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، وهذا لسرد المعلومات المتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، والمنهج الإحصائي والتحليلي من خلال تحليل الأرقام الإحصائية لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وتطور ميزان المدفوعات، ولتحديد العلاقة التأثيرية بين الاستثمار الأجنبي

المباشر وميزان المدفوعات الجزائر اعتمدنا المنهج القياسي عن طريق تطبيق النموذج القياسي لبرنامج
EVIWS 12

هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على اشكالية الدراسة قسمنا بحثنا الى فصلين

خصصنا الفصل الاول للجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات والدراسات السابقة،
وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا كل ما يتعلق بالإطار المفاهيمي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر في المبحث
الأول وميزان المدفوعات في المبحث الثاني والمبحث الثالث استعرضنا فيه خلاصة ما جاء في بعض البحوث
والدراسات السابقة عن موضوع الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات والعلاقة بينهما

وقسمنا الفصل الثاني الى ثلاثة مباحث، بدأنا بالمبحث الاول الذي جاء بعنوان الدراسة الوصفية لمتغيرات
الدراسة حيث تناولنا فيه واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتحليل الأرقام الاحصائية السنوية المسجلة
لتدفقات الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات الجزائري، والمبحث الثاني خصصناه للدراسة القياسية وكان
بعنوان النمذجة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في الجزائر واستخدمنا فيه طريقة
منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك ARDL

والمبحث الثالث جاء بعنوان مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها حيث أجملنا فيه أبرز النتائج التي افضت إليها
الدراسات التي جاءت في الفصل الثاني.

الفصل الأول

1. الاطار النظري للدراسة

1.1 تمهيد:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد أبرز العوامل التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، حيث يؤدي دورًا محوريًا في تحسين قدرات الإنتاج المحلي، توفير فرص العمل، نقل التكنولوجيا، وزيادة رأس المال. ومع تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، أصبح فهم المفاهيم والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات ضرورة اقتصادية ملحة.

تتطرق الأدبيات النظرية في هذا الفصل إلى عدة مفاهيم أساسية تُعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر، بدءًا من تعريفه وأهميته للاقتصادات الوطنية والدولية، كما سيتم التطرق إلى النظريات التي تفسر دوافع هذه الاستثمارات، وأشكالها المختلفة التي تتخذها في الدول المستقبلية، فضلًا عن العوامل التي تشكل مناخ الاستثمار الجاذب، ومن جهة أخرى، يتم استعراض أساسيات ميزان المدفوعات كمؤشر أساسي على الأداء الاقتصادي الخارجي للدول، بالإضافة إلى ذلك، يتم في هذا الفصل تسليط الضوء على الأبحاث السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، ومن خلال دراسة متعمقة لتلك الأبحاث، نسعى إلى توضيح الفجوة البحثية القائمة، مما يمهد لفهم أفضل لتأثير هذه الاستثمارات على التوازن المالي الخارجي للدول، وبشكل خاص على الجزائر خلال الفترة المدروسة.

2.1 مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

في ظل التطور الاقتصادي العالمي المستمر، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الرئيسية التي تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة للدول. فهو يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية من دولة إلى أخرى، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية وتعزيز فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان وللإحاطة أكثر بهذا الموضوع سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة أهم المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في أربعة عناصر وهي:

- ❖ 1.2.1: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
- ❖ 2-2-1: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
- ❖ 3-2-1: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- ❖ 4-2-1: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2.1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

أ- تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل" (مصطفى، 2024) كما يعرف على أنه كل ما هو اكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو استغلاله (عمر، 2000، صفحة 35)

وكما يعرف أيضاً بالنشاط الذي ينجم عنه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة عبر إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول بأصول أكثر كفاءة وطاقة (سلوس، 2001، صفحة 115)

ب- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظراً للأهمية الكبرى التي حظي بها الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والاختصاصيين الاقتصاديين تعددت المفاهيم المعرفة له فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، بحيث ينتج عنه منفعة وسيطرة دائمتين للشركة الأم أو المستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضييفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها (UNCTAD, 1999, p. 7)

وتعرف كل من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) و صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها " استثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى " (ابراهيم، 1995، صفحة 16)

اما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ترى بان الاستثمار الأجنبي المباشر يكون عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد الأصل أصلا انتاجيا في بلد اخر مضيف بقصد ادارته (بعداش، 2008-2007، صفحة 50)

وعند الباحثين والأكاديميين نذكر بعض التعريفات على سبيل المثال

يرى عبد السلام أبو قحف ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من او كل الاستثمارات في المشروع، بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، او سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة" (قحف ع.، 2001، صفحة 13)

ويرى فيه فريد النجار بانه هو السماح للمستثمرين الأجانب بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في مختلف المشروعات، بمعنى تأسيس شركات او دخول شركاء لتحقيق عديد من أهداف اقتصادية مختلفة. (النجار، 2000، صفحة 24)

ومن هذه التعاريف يتضح لدينا ان الاستثمار الأجنبي هو عمل المستثمر على إدارة مشاريع استثمارية خارج بلده وينطوي على مدة طويلة الاجل والملك الجزئي او الكامل لهذا المشروع.

ج- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الدعائم المهمة التي تساهم في تفعيل النمو الاقتصادي، وذلك بفضل المزايا التي يوفرها توظيف رأس المال الأجنبي، وبغية تحقيق النمو الاقتصادي، تسعى العديد من الدول لهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مع تبسيط الإجراءات المتعلقة بها.

وفي هذا الصدد تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر اذ يمكن تلخيصها في: (مسعداوي، 2010، صفحة 28)

- يعد كأحد مصادر التمويل واستقطاب الخبرات الأجنبية
- يعد احدى وسائل نقل التكنولوجيا والنفاز الى الأسواق
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر امانا وفائدة للجانب المستضيف
- يعد أحد اهم الوسائل لتكوين وتطوير البنية الأساسية وزيادة درجة الاندماج والتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي

إضافة الى ما سبق تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا في: (حمد، 2020، صفحة 375)

- يساهم في حل مشكل البطالة بالدولة الضيفة
- يؤثر في سعر صرف العملات الأجنبية من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الامر الذي يساهم في استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم
- يساهم في النمو الاقتصادي من خلال إضافة مصدر للتمويل بالنقد الأجنبي الذي يضاف الى رصيد الدول المستضيفة وتقديم المعرفة التقنية

2.2.1 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتنوع النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بين المدارس الاقتصادية المختلفة، حيث تسعى كل منها إلى تقديم تفسير شامل يوضح سلوك المستثمرين الأجانب والتأثيرات المحتملة لتلك الاستثمارات على الدول المستضيفة.

أ- التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر:

اعتمد التحليل التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر على نظريات عديدة، أهمها الحرية والمنافسة والملكية الخاصة وسيادة حالة الاستخدام الكامل

أولا- النظرية الكلاسيكية:

يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعود نفعها الأكبر لصالح البلد الام للمستثمر ذلك ان الشركات الأجنبية تأخذ أكثر مما تعطي، حيث ان الاستثمار بالنسبة لديهم هي مباراة من طرف واحد والفائز فيها دوما هي الشركات متعددة الجنسيات ويستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه الى مبررات أهمها: (أبو قحف، 2003، صفحة 32)

- ان ما تقدمه الشركات متعددة الجنسيات من انتاج قد يؤدي الى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المستضيفة ولا تتلاءم مع متطلبات التنمية لديها.
- ميل الشركات متعددة الجنسيات الى تحويل الأرباح المتولدة من استثمارها الى الدولة الام
- عمل الشركات متعددة الجنسيات على استعمال التكنولوجيا التي تواءم متطلبات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدولة المضيفة.
- قد يكون هناك فجوة بين ما تقدمه الشركات متعددة الجنسيات من حيث ارتفاع الأجور مقارنة بما تقدمه الشركات الوطنية ما يترتب عليه من خلق الطبقة الاجتماعية.

- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدول المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية

ثانيا- نظرية عدم كمال السوق:

تعتمد هذه النظرية على ان الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تفتقر الى المنافسة في تقديم المعروض من السلع، في حين ان الشركات الأجنبية تملك كل عناصر القوة التي تمكنها من كسب المنافسة في الأسواق المحلية، ومن اهم هاته العناصر: (المطلب، 2006، صفحة 180)

- القدرات التي تتيح لها تحقيق الإنتاج بشكل مكثف وبأقل كلفة مقارنة بالشركات المحلية
- اختلافات جوهرية في نوعية انتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي
- التفوق في المهارات الإدارية والتسويقية للشركات الأجنبية
- اختراق قيود الإجراءات الجمركية والإدارية من خلال امتيازات اتفاقيات الاستثمار الأجنبي المباشر
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية في استخدامها للوسائل والأساليب الإنتاجية الأكثر حداثة وتطور

ثالثا- نظرية الموقع:

ركزت هذه النظرية على المزايا المكانية التي تتوافر في الدول المستضيفة للاستثمار والتي تجذب المستثمر الأجنبي وتؤثر على قراره، ومن ضمن هاته المزايا: (بيري، 2018، صفحة 112)

- تكلفة اليد العاملة والمتمثلة في انخفاض مستوى أجور العمال وكفاءتهم في البلد المضيف مقارنة مع البلد الام
- ضعف التمثيل النقابي في أسواق الدول المستضيفة يسهل على الشركات متعددة الجنسيات كسب المفاوضات
- توافر الموارد الطبيعية في أماكن الإنتاج مما يساهم في تقليل تكاليف النقل

ب- التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر:

اهم النظريات التي اعتبرت من التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في:

أولا: نظرية نظام الاقتصاد العالمي

تقوم هذه النظرية على الربط بين تصدير رؤوس الأموال والتركيز الاقتصادي، ومن اهم رواد هذه النظرية

Charles-Albert Michalet الذي يعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز ، وتقوم بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسيين: (سلمان، 2004، صفحة 18) على مستوى مخطط الإنتاج، تحاول الشركات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر ومنها التكاليف المتعلقة بالأجور.

- على مستوى المخطط التسويقي، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، وخفض تكاليف النقل واستغلال أمثل للمكان من اجل مواجهة المنافسين المحليين والأجانب.

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

اعتمدت هذه النظرية في الاساس على أفكار "ريموند فيرنون" التي ظهرت لأول عام 1966، حيث تقوم هذه النظرية على ان هناك دورة حياة المنتج بدأ بمرحلة البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد انتاجها في السوق المحلية ثم مرحلة انتاجها وتسويقها محليا ودوليا ثم مرحلة تشبع السوق المحلية ثم انتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى ومن ثمة مرحلة انتاج السلعة في الدول النامية بعد ان تكون السلعة قد تدهور انتاجها نتيجة فقد قيمتها بفعل المنافسة السعرية (سلمان، 2004، صفحة 18)

ثالثا: النظرية الانتقائية

تستند هذه النظرية إلى فكرة أن المستثمرين يقومون بتحليل مجموعة من العوامل والمتغيرات لاتخاذ قراراتهم بشأن مكان الاستثمار، وتأسست على يد dining دينينج اذ يفترض بان الدخول للاستثمار لابد له من توفر ثلاث شروط أساسية والمتمثلة في: (محمد، 2004، صفحة 33)

- المزايا الاحتكارية التي تتميز بها الشركة المستثمرة عن باقي الشركات المحلية في البلد المضيف والمتمثلة في التكنولوجيا والتنظيم وتقنيات الإنتاج والتسويق

- المزايا المكانية للبلد المضيف كتوافر الموارد الطبيعية، اليد العاملة المنخفضة الاجر، اتساع حجم السوق

- مزايا التدويل التي تمكن الشركة المستثمرة من التغلب على التدخل الحكومي والتقليل من التكاليف المختلفة والتحكم في منافذ البيع

3-2-1 اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، وفيما يلي نذكر أهم أنواعها

أ. الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين

مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها: تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين. (عبد المطلب، 2006، صفحة 128)

ب. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وذلك باعتبار أن المستثمر الأجنبي يحتفظ بحق ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة واحتفاظه بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، هذا وتأخذ الاستثمارات المملوكة صورا مختلفة مثل: (عطية، 2001، صفحة 169)

بناء مشروع جديد، أو شراء مشروع قائم، بالإضافة إلى أنه في حالة ما إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في البلد فإنه يتم شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، ويرتبط هذا النوع من الاستثمارات بمجموعة من المزايا والعيوب، يمكن تلخيصها من خلال ما يلي: (محمود رجب، 2018)

تتمثل مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة من خلال زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة، كما أنه ونظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.

فضلا عن ذلك يساهم هذا النوع من الاستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار غير المباشر، غير أن أهم ما يعاب عليه، أن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمار وذلك تخوفا من التبعية الاقتصادية و احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات، إلا أن هناك دول نامية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تسمح بهذا النوع من الاستثمارات مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك... إلخ

من جهة أخرى، يحقق الطرف الأجنبي من الاستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي حرية كاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته، بالإضافة إلى كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناجئة عن انخفاض تكلفة الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

لكن ومقابل ذلك، يحتاج هذا النوع من الاستثمارات إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة

إضافة إلى الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأمين والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة ، خصوصا إذا كان الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية....

ت. الاستثمار في المناطق الحرة:

يرتبط الاستثمار في المناطق الحرة بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية التي تدخل في هذا المجال، حيث يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي ، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة (حسين، 2014، صفحة 44)

ث. مشروعات أو عمليات التجميع: (محمود رجب ، 2018)

هذه المشروعات تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجمعها لتصبح منتجا نهائيا. وبذلك، تعتبر مشروعات التجميع شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يضل العمل في نطاق إتفاقية بين الطرفين من جهة الأجنبي بصفته صاحب علامة تجارية أو صاحب مواصفة قياسية لمنتج معين يريد دخوله السوق المحلية دون انتقال استثماراته بشكل مباشر

4-2-1: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالمناخ الاستثماري العوامل والمتغيرات التي تصنع البيئة المناسبة لاستقبال وتوطين رأس المال الأجنبي وتنظيم تدفقه، وهناك العديد من المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية والإدارية

أ: المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم عنصر يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر أهم هذه المحددات كالآتي: (الخشالي، 2007، صفحة 161)

1- حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتتمالات المستقبلية.

2- سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ويكون ذلك في مختلف الحالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين ... الخ. فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياساتها الاقتصادية، فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة واللاحقة لعملية الاستثمار، وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين.

3- الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيا للشركات الأجنبية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم.

4- سعر الصرف:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أنها تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أن الشركات الأجنبية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في

تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

5- معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 8% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، نضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل. (الخشالي، 2007، صفحة 171)

6- تكلفة اليد العاملة:

تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها. إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإداري في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتفاضها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح مجالا واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها.

7- البنية القاعدية:

إن حالة ووضعية البنية الأساسية، تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء، وشبكات النقل المصممة تصميمًا جيدا كالطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز. وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية إستراتيجية.

ثانيا: المحددات السياسية:

وتشمل مستوى الاستقرار السياسي والوضع الأمني من حيث أحداث الشغب أو التوترات العرقية أو الطائفية وطريقة تداول السلطة، وإطار المشاركة السياسية للمواطنين ومدى تنامي عدد ودور منظمات المجتمع المدني، مستوى العلاقات بين دول الجوار والعالم الخارجي. (الخشالي، 2007، صفحة 393)

ثالثاً: المحددات القانونية

يعد هذا البند من أكثر البنود التي يسلط عليها الضوء في تقييم القرار الاستثماري والاندماج الدولي، فهو يشمل التشريعات الخاصة بتدعيم الشفافية وصلاح الحكم وسيادة القانون واستقلالية الجهاز القضائي وحماية الإبداع الفكري وتعميق استخدام التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الحديثة، بهدف إيجاد بيئة أداء أعمال ذات مصداقية تنسجم مع انفتاح الأسواق وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. (قحف ع.، 2001، صفحة 393)

رابعاً: المحددات الإدارية

طبيعة النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العمليات الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك التخفيض أو القضاء على الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

3.1 مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات:

منذ نشأة الاقتصادات الوطنية، لعب ميزان المدفوعات دوراً حيوياً في تقييم صحة الاقتصاد واستقراره المالي. فهو يعكس تدفقات العملات الأجنبية التي تدخل وتخرج من البلد، ويعتبر مؤشراً رئيسياً للعلاقات الاقتصادية الدولية. وفي ظل تزايد تكامل الاقتصادات العالمية، أصبح فهم وتحليل هذا الميزان أمراً بالغ الأهمية لسياسات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

تعتبر المكونات الأساسية لميزان المدفوعات، مثل الصادرات والواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات الدولية، عوامل حاسمة لتحديد فائض أو عجز الميزان. وتأثيرات هذه الرصيد يمكن أن تكون بمثابة مؤشر لتوجهات السياسات الاقتصادية الوطنية، فضلاً عن تأثيرها على قدرة البلد على الاستجابة للاضطرابات الاقتصادية الدولية.

وللإحاطة أكثر بهذا الموضوع سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة اهم المفاهيم حول ميزان المدفوعات وذلك في اربعة عناصر وهي:

❖ 1-3-1: مفهوم ميزان المدفوعات

❖ 2-3-1: مكونات ميزان المدفوعات

❖ 3-3-1: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

❖ 4-3-1: تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

1-3-1 مفهوم ميزان المدفوعات :

هناك عدة تعريف لميزان المدفوعات حيث يعرف بأنه مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي

وهو عبارة عن السجل الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة ، أما صندوق النقد الدولي فيعرفه بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم. (الخشالي، 2007، صفحة 40)

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه "السجل الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات والشركات في دولة ما، مع الأفراد والمؤسسات والشركات في باقي دول العالم، ومن ثم يتم تسجيل العمليات المالية التي تتم بينهم سواء التي تدفعها الدولة أو التي تحصلها وذلك خلال مدة زمنية عادة سنة". (العربي، 2021)

1-3-2 مكونات ميزان المدفوعات :

كل المعاملات الدولية تعطي وبشكل تلقائي تسجيلين محاسبين في ميزان المدفوعات لهذا السبب في التوازن يكون مجموع كل من الحساب الجاري وحساب العمليات الرأس مالية مساوياً للصفر وينقسم ميزان المدفوعات الى كل من الحساب الجاري وميزان رأس المال أساساً، بالإضافة الى حساب السهو الخطأ

1- الحساب الجاري:

ويشمل ما يلي:

أولاً - الحساب الفرعي الأول "تبادل السلع" : الذي يتضمن الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك كل السلع المنقولة والمباعة والمشتراة أو المحولة بطرق أخرى بين الملاك المحليين والأجانب.

ثانياً - الحساب الفرعي الثاني "الخدمات" : وأهم المعاملات الدولية في الخدمات ما يلي:

- نفقات النقل بما فيها نقل البضائع والتأمين الخاصة بالحركة الدولية للسلع كذلك نفقات الرحلات الدولية السياحية وغيرها.

- الخدمات السياحية وتشمل جميع النفقات منها رواتب المواطنين في البلدان الأجنبية من سكن، نقل،... الخ

- خدمات متنوعة للشركات تشمل مختلف الأصناف من المعاملات الدولية، التجارة الدولية للخدمات الهندسية برمجة الآليات، ... الخ.

بالإضافة الى الإتاوات ورسوم التراخيص المدفوعة لاستخدام براءة الاختراع.

ثالثا - الحساب الفرعي الثالث من الميزان الجاري: يتعلق بمداخيل الاستثمارات. (E.caves, 2006, p. 330) ، مدفوعات الفائدة والأرباح لأنها تعتبر مدفوعات الخدمات لرأس المال العامل في الخارج، أرباح المصانع التي تنتهي إلى مقيم أجنبي.

رابعا - الحساب الفرعي الرابع : يشكل التحويلات من جانب واحد والتحويلات الجارية، ويشمل هذا الحساب المنح الحكومية، المساعدات الخارجية والتحويلات الخاصة من العمال المهاجرين إلى أسرهم، دفع معاشات التقاعد للمقيمين الأجانب. وتسجل هذه التحويلات في الحساب الجاري بدلا من حساب رأس المال لأنها، لا تخلق أي التزام للسداد في المستقبل

ب - حساب العمليات الرأس مالية:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تجري على اصول الدولة أو حقوقها على الدول الأخرى وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها مقابل هذه الدول.

وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة.

وينقسم حساب العمليات الرأس مالية إلى حسابين فرعيين: هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.

وتندرج في حساب رأس المال طويل الأجل جميع التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة للخصوم والأصول التي يزيد اجلها عن عام، ويشتمل هذا الحساب على:

-تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد (ما عدا الاحتياطات الرسمية)
-الاستثمارات المباشرة

- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.

حيث تعتبر الزيادة في أصول البلد بالخارج والانخفاض في أصول الأجانب في البلد (ما عدا أصول الاحتياطات الرسمية) تدفقات رأس مالية للخارج أو مدينة في ميزان حساب رأس المال الخاص لأنه يترتب عليها مدفوعات للأجانب.

أما الانخفاض في أصول البلد بالخارج والزيادة في الأصول الأجنبية في البلد فتعتبر تدفقات رأس مالية للداخل أو دائنة لأنه يترتب عليها مدفوعات من الأجانب.

أما حساب رأس المال قصير الأجل، والذي يطلق عليه أحيانا الحساب النقدي، ويشمل الأصول التي لا يزيد اجلها عن عام واحد. وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو اصول اخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة اي امكانية تحويلها إلى الشكل النقدي بسرعة.

ج - حساب السهو والخطأ:

قد لا يحدث ان لا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تمام للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فان مكان قيد هذا البند هو الجانب الاقل، سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان. (خضر، 2001، صفحة 6)

د- حساب الاحتياطي الرسمي:

حيث يتكون الحساب المالي من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ومشتقات مالية بالإضافة إلى الأصول الاحتياطية التي تتوافق مع الاحتياطيات الدولية الرسمية للبنوك المركزية لكل الدول من النقد الأجنبي لحماية نفسها من تقلبات الظروف الاقتصادية، لكن في الماضي كانت الاحتياطيات الرسمية تتشكل أساسا من الذهب وأصبحت حاليا احتياطيات البنوك المركزية تحتوي نسبة كبيرة من الأصول المالية الأجنبية وهذه الاحتياطيات هي أساسا أصول بالدولار (أذونات خزينة أمريكية مثلا) وكذلك بالأورو.

فالبنوك المركزية تعقد فقط الأصول المقومة بعملتها الخاصة، وهذه الاحتياطيات تسمح للبنوك المركزية بشراء أو بيع أصول في اسواق رأس المال، حيث عندما يشتري أو يبيع بنك مركزي اصول أجنبية تسجل في الحساب المالي بنفس الطريقة كما تسجل للفرد. (خضر، 2001، صفحة 6)

3.3.1 التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات :

إذا كان ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية فما الذي يقصد بوجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات وهذا ما سوف نعالجه

أ- اختلال ميزان المدفوعات :

يعبر عن الاختلال في ميزان المدفوعات عندما تكون هناك فروق بين بنود الميزانية، وقد يأخذ إحدى الصورتين، الصورة الأولى وهي حالة العجز وتزيد فيها مدفوعات الدولة عن متحصلاتها، فإذا حدث العجز لبلد ما في حساب المعاملات الجارية فيمكن تغطية هذا العجز عن طريق بند رؤوس الأموال طويلة الأجل الذي بدوره حقق فائضا، فيصبح الميزان في حالة توازن اقتصادي، أما إذا تم تغطية العجز عن طريق حساب رأس المال قصير الأجل الذهب والاحتياطيات، أصبح الميزان في حالة اختلال اقتصادي.

بالنسبة للصورة الثانية للاختلال وهي حالة الفائض، والتي تزيد من خلالها متحصلات الدولة عن مدفوعاتها، فإذا حدث فائض لبلد ما في حساب المعاملات الجارية، تقوم الدولة بالقضاء على هذا الفائض ويتحقق التوازن الاقتصادي، أما إذا كان هذا الفائض يفوق القروض، واضطرت الدولة في هذه الحالة إلى ارسال الذهب للخارج وكذلك اقراض قروضا قصيرة الأجل، ففي هذه الحالة الأخيرة يصبح ميزان المدفوعات مختلا اقتصاديا. (عمارة، 2000، صفحة 71)

ب - أشكال اختلال ميزان المدفوعات:

إن اختلالات ميزان المدفوعات له عدة أشكال، نذكر منها:

اولا - الاختلال العارض:

ويحدث نتيجة للظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية، أو الآفات الزراعية وينشا عنها عجز في الميزان التجاري نتيجة نقص الصادرات من هذه المحاصيل ومن ثم يحدث الخلل في مجموع بنود الميزانية، حيث يختفي باختفاء الأسباب المؤدية إليه.

ثانيا - الإختلال الموسمي:

ويرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية والزراعية، والتي تعتمد في صادراتها على المحاصيل الزراعية، فتصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه، ويظهر فائض ايجابي في الميزان ولكن عندما ينتهي هذا الموسم وينخفض التصدير، يظهر عجز بالميزان، وتصبح الواردات أكبر من الصادرات.

ثالثا - الاختلال الدوري:

يحدث في فترات الانكماش، حيث ينخفض الإنتاج والدخل والاسعار وتنتشر البطالة فتكتمش الصادرات عن الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، بينما في فترات التضخم يقل الانتاج وترتفع الاسعار فتقل قدرة البلد على التصدير مع زيادة الواردات مما يؤدي إلى حدوث عجز بميزان المدفوعات

رابعا- الاختلال النقدي:

يأخذ هذا الاختلال صورا متعددة، فقد تنخفض أو ترتفع الاسعار الداخلية عن مستوى الأسعار في الخارج دون أن يصحبه تعديل في سعر الصرف ليوكب هذا التغير، فتصبح العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها فتقل الصادرات أو تزيد مما يؤدي إلى حدوث اختلال على شكل عجز او فائضا (عمارة، 2000، صفحة 76)

خامسا - الاختلال الهيكلي:

إذا حدث هذا الاختلال فإنه يظل قائما حتى يحدث التغير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي فيحقق التوازن بين المتحصلات والمدفوعات، ويصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية نظرا لضعف الانتاج.

1-3-4 تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات :

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات دولة ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الخطيرة على الاقتصاد فيما يتعلق بمركز تلك الدولة في المعاملات الاقتصادية الدولية، لاسيما في حالة حدوث عجز في الميزان ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من اجل احداث التوازن في هذا الميزان ان أمكن باستخدام مجموعة من التدابير والسياسات الاقتصادية.

أ- تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة النقدية للدول :

السياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض الطلب وذلك عن طريق التحكم في تكلفة الاقتراض وإتاحة الائتمان، فأثناء التضخم يقوم البنك المركزي برفع تكلفة الاقتراض أو يخفض من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وهذا سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة وبالتالي فإن الطلب على الأموال سينخفض بالمثل مع انخفاض مقدراتها على خلق الائتمان، ومن هنا البنوك سوف تكون أكثر حذرا في سياستها الائتمانية والنتيجة ستكون في انخفاض في حجم الانفاق وتكون كما يلي: (بكري، 2002، صفحة 87)

اولا - زيادة سعر الخصم

هو الفائدة التي يتحصل عليها البنك عن طريق خصمه للأوراق التجارية، فارتفاع سعر الخصم سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مقدار الإنفاق الكلي، لكن الاقتراض يصبح أكثر كلفة ومن جهة أخرى فارتفاع سعر الفائدة يجعل الادخار أكثر جاذبية

ثانيا - خفض حجم الودائع

فإذا أمكن البنك المركزي أن يخفض من الكتلة النقدية المتاحة، فإن مقدرة البنوك على أن تمنح القروض سوف تنخفض، لذلك فإن البنوك ستلجأ إلى التقليل من عرض الائتمان، ومن بين الطرق للتحكم في مقدرة البنوك على خلق الائتمان هي:

- عملية السوق المفتوحة: فإذا أراد البنك المركزي أن يخفض من مقدرة البنوك في التعامل على خلق الائتمان فإنه سيبيع الأوراق المالية إلى الجمهور أو إلى البنوك ذاتها، وكلا الطريقتين ستؤديان إلى انخفاض المقدار النقدي لدى البنك التجارية مما يؤدي إلى خفض عرض الائتمان
- تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي: إذا أراد البنك المركزي خفض الائتمان للبنوك التجارية فإنه سيرفع من نسبة الاحتياطي الإلزامي وبتباع هذه السياسة النقدية ينخفض عرض النقود مما يرفع أسعار الفائدة المحلية مما يشجع الاستثمار المحلي ويخفض الدخل القومي والواردات وبالتالي ينخفض العجز في ميزان المدفوعات، ودخول رؤوس الأموال يخفض من الضغط الواقع على احتياطياتها الرسمية وانخفاض الدخل وعرض النقود بسبب انخفاض الأسعار الداخلية بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يشجع الإنفاق للمواطنين والأجانب على المنتجات المحلية، فتقل الواردات وتزيد الصادرات، وهذا ما يحسن في ميزان المدفوعات

ب- تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة المالية للدولة:

والسياسة المالية للدولة تعبر اجمالا عن الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، وتشير إلى استخدام السياسات والإجراءات المالية من قبل الحكومة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للبلاد، وتعني هذه السياسات تنظيم الإنفاق الحكومي، والإيرادات الضريبية، والتدابير الأخرى التي تؤثر على تدفقات العملات الأجنبية داخل

الاقتصاد ، وهذه السياسة يمكن أن تساهم في السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، اما عن طريق خفض الانفاق العام او بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو مزج كلا العنصرين، فالزيادة في الضرائب المباشرة على المداخيل والأرباح سيخفض من الدخل الخاص ومنه خفض الإنفاق على الاستهلاك الخاص، إضافة إلى ان زيادة الضرائب على سلع معينة سينعكس بشكل مباشرة بالتقليل من الانفاق عليها. وبهذا نستنتج أن المشاكل الاقتصادية لأي بلد، لابد فيها من اتباع سياسات اقتصادية ذات طابع هيكلية وبالتالي فأحد الحلول لهذه المشاكل يتمثل في التنوع المتعدد للصادرات وتحسين نوعيتها التنافسية وايجاد الأسواق لها. (بكري، 2002، صفحة 88)

4.1 متغيرات الدراسة في ظل بعض الدراسات السابقة:

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة في موضوع دراستنا وذلك من خلال الدراسات التي تطرقت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات ثم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

1.4.1 دراسات سابقة تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على الأنظمة العربية أو في الجزائر، لذلك سوف نذكر بعض تلك الدراسات وذلك على النحو التالي :

أولاً: دراسة "رفيق نزاري" بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب" خلال الفترة 1991 – 2005 «جامعة خنشلة».

تهدف الدراسة إلى التطرق لمعرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي الجزائري ومحاولة تقييم الوضعية الاقتصادية ومدى جديتها للاستثمارات الأجنبية، وذلك بإدراج نموذج خاص بالنمو الداخلي باستعمال برنامج "Eviews".

إذ توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حيث كانت مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة، ففي الجزائر كانت متقاربة مع النظرية الاقتصادية، أما في تونس كان التأثير سلبياً خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المغرب فكان التأثير إيجابياً في فترة محدودة.

المناقشة:

توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة ولكنها متباينة بين الدول الثلاث، على الرغم من أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تبدو إيجابية في الجزائر والمغرب (ولو لفترة محدودة في حالة المغرب)، فإن النتائج

السلبية في تونس تثير تساؤلات حول مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في تعزيز النمو الاقتصادي في غياب سياسات اقتصادية مناسبة.

النقائص المتعلقة بعدم تحليل القطاعات المستفيدة من الاستثمارات، والبيئة المؤسسية، والفترة الزمنية المحدودة، تُبرز الحاجة إلى دراسة أكثر شمولية تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية المحيطة بالاستثمارات الأجنبية لتحليل تأثيرها بشكل أدق.

ثانياً: دراسة كريمة قويدري بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر جامعة تلمسان، 2011.

هدفت الدراسة، إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث ركزت على فهم كيفية تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الوطني، مع تسليط الضوء على القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تأثرت بهذه الاستثمارات، كما استهدفت تقييم السياسات الاقتصادية في الجزائر المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي ومدى فعاليتها في تعزيز التنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولكنه تأثير محدود إلى حد ما بسبب هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز. وأشارت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية كانت أكثر فاعلية في القطاعات غير النفطية، لكنها تظل بحاجة إلى تعزيز أكبر من خلال تحسين مناخ الاستثمار وزيادة التنوع الاقتصادي، كما خلصت إلى أن الجزائر تحتاج إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر شمولية لجذب الاستثمارات في مختلف القطاعات من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

المناقشة :

تُظهر الدراسة أن الاستثمار المحلي والواردات لعبا دوراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة المدروسة، ومع ذلك، فإن الدراسة تكشف عن نقص في تحليل الأثر الفعلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز البيئة الاستثمارية وخلق شروط أكثر ملاءمة للاستثمارات الأجنبية لتحفيز النمو.

بالإضافة إلى ذلك، الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الاحتياجات الإنتاجية يبرز الحاجة إلى تنمية القدرات الإنتاجية المحلية لتقليل الاعتماد على العالم الخارجي، وهو ما يمثل تحدياً مهماً يجب أن تتعامل معه السياسات الاقتصادية الجزائرية المستقبلية .

ثالثاً: دراسة بندرسالم الزهراني تجت عنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية للفترة 1970-2000 .

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام النموذج النيوكلاسيكي ، حيث أكدت النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لكن في الأجل القصير ، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية وعدم الاستفادة منها، بالإضافة إلى التجربة الحديثة للمملكة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، منها:

1. تأثير إيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المملكة، حيث ساهمت هذه الاستثمارات في تحسين الإنتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي، خاصة في قطاعي النفط والخدمات.
2. تركيز الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي، لكنه في الوقت ذاته خلق نوعاً من الاعتماد الكبير على هذا القطاع، مما أثر على التنوع الاقتصادي.
3. أشارت الدراسة إلى أن بيئة الاستثمار في المملكة خلال الفترة المدروسة كانت مشجعة إلى حد ما، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التحسينات لتشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة التحويلية.

أوصت الدراسة بضرورة تنوع الاقتصاد السعودي عن طريق استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات متعددة، وتبني سياسات تدعم الاستثمار الأجنبي في المجالات غير النفطية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

المناقشة :

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مع تأثير ضعيف في الأجل القصير. هذا يعكس التحديات التي واجهتها المملكة في تلك الفترة في جذب وتوظيف الاستثمارات الأجنبية بشكل فعال، ويرجع ذلك إلى حداثة تجربتها في هذا المجال وتركز اقتصادها حول قطاع النفط.

النقائص تتعلق بعدم تحليل القطاعات المستهدفة بالاستثمار الأجنبي، وعدم توضيح التحديات القانونية والتنظيمية بشكل كاف، بالإضافة إلى غياب التحليل للتفاعلات بين الاستثمارات المحلية والأجنبية. الدراسة تُبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية وتنظيمية لجذب استثمارات أجنبية فعّالة، وهو ما بدأت المملكة بالعمل عليه بعد عام 2000 مع رؤية 2030 لتعزيز التنوع الاقتصادي.

رابعاً: دراسة "دييش أحمد"، بعنوان إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لعام 2011. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية في الجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وترتكز على فهم الإشكاليات المرتبطة بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتسعى الدراسة أيضاً إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الجزائر في الاستفادة المثلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة لإصلاحات اقتصادية وتشريعية في الجزائر لتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات المتنوعة لتعزيز التنمية المستدامة والحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية.

المناقشة :

هذه الدراسة توضح أن مفهوم التنمية في الجزائر لم يعد مقتصرًا على الأبعاد الاقتصادية بل يشمل الأبعاد الاجتماعية، الثقافية، والسياسية. كما تشير الدراسة إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر كان محدودًا بسبب التركيز على القطاعات الاستخراجية مثل النفط والغاز، وفشل الجهود الإنمائية السابقة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

النقائص الرئيسية في الدراسة تشمل غياب التحليل الكمي الدقيق، تركيز محدود على القطاعات غير النفطية، وعدم تحليل كافٍ للعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والتنمية البشرية. تحتاج الجزائر إلى تعزيز تنوع الاقتصاد والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية للتنمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها جميع فئات المجتمع.

خامساً: دراسة "محمد بن سعيد" و "لمياء مومني" بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الجزائري، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى تحليل ودراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على النمو الاقتصادي في الجزائر و تسعى إلى فهم العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، مع التركيز على مدى استفادة الجزائر من هذه الاستثمارات في تحسين الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد. وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات المفسرة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الواردات ومعدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت موجبة وغير معنوية إحصائياً وبالتالي لها تأثير ضعيف على النمو في الاقتصاد الجزائري، في حين أن الصادرات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والقروض الممنوحة للقطاع الخاص جاءت سالبة ومعنوية إحصائياً.

المناقشة :

خلصت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر كان ضعيفاً وغير معنوي إحصائياً، في حين أن الصادرات وسعر الصرف والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كان لها تأثير سلبي على النمو.

هذه النتائج تشير إلى أن الجزائر لم تتمكن من الاستفادة الكاملة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة.

النقائص في الدراسة تشمل غياب التحليل القطاعي للاستثمارات، ضعف التركيز على السياسات الاقتصادية والإصلاحات، وعدم مراعاة التأثير المحتمل لنقل التكنولوجيا والمعرفة. تحتاج الجزائر إلى تحسين بيئتها الاستثمارية وتعزيز القدرات المحلية للاستفادة الكاملة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

سادسا: دراسة "سليمان دحو" و"محمد بن مسعود" بعنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة غرداية، الجزائر. هدف هذه الدراسة هو تحليل العوامل والمحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر وركز على تقييم العوامل المؤسسية والاقتصادية التي تشكل بيئة الاستثمار في الجزائر ومدى مواءمة هذه البيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك باستخدام إطار نظري يستند إلى نظرية المواءمة المؤسسية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها:

1. عوامل مؤسسية أساسية تؤثر بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ومنها:
- الإطار القانوني والتنظيمي: وجود تشريعات معقدة وبيروقراطية تجعل من الصعب على المستثمرين الأجانب الدخول بسهولة إلى السوق الجزائري.
- الاستقرار السياسي: يُعتبر الاستقرار السياسي عاملاً حاسماً لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث تؤثر حالات عدم الاستقرار على ثقة المستثمرين.

2. العوامل الاقتصادية: مثل النمو الاقتصادي وحجم السوق يلعبان دوراً في جذب الاستثمار الأجنبي، ولكن الجزائر لا تزال تعاني من ضعف التنوع الاقتصادي واعتمادها الكبير على قطاع النفط، مما يحد من جذب استثمارات متنوعة في قطاعات أخرى.

3. البنية التحتية: لاحظت الدراسة أن ضعف البنية التحتية في الجزائر يمثل عائقاً آخر أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يحتاج المستثمرون إلى بيئة داعمة تشمل وسائل نقل حديثة وخدمات لوجستية قوية.

المناقشة:

هذه الدراسة تُبرز أهمية العوامل المؤسسية والسياسات الحكومية في تحديد جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم التحسينات التي شهدتها بيئة الأعمال، إلا أن العديد من القيود الإدارية والتنظيمية لا تزال تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل فعال.

النقائص الرئيسية تشمل غياب التحليل الكمي لدعم النتائج، والتركيز المحدود على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى غياب مقارنة تفصيلية مع تجارب دولية ناجحة، كما تحتاج الدراسة إلى معالجة جوانب

مثل الاستقرار السياسي، العوامل الثقافية، واستدامة الإصلاحات لضمان تطوير بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة في الجزائر.

سابعاً : دراسة "بلال لوعيل" بعنوان أثر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد الجزائري الفترة (1970-2012) ، جامعة بومرداس .

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة حيث تركز على تقييم كيفية تأثير تحرير التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية على تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وتطوير القطاعات المختلفة، مع تسليط الضوء على العوامل التي تعزز أو تحد من هذا التأثير.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أساسية، من بينها:

1. أثر إيجابي محدود للانفتاح الاقتصادي: رغم أن الانفتاح الاقتصادي ساهم في بعض التحسن في الأداء الاقتصادي، إلا أن تأثيره على النمو كان محدوداً بسبب التركيز الكبير على قطاع النفط والغاز، دون تحقيق تنوع اقتصادي فعلي.

2. ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر: على الرغم من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، خصوصاً في قطاع الطاقة، فإن تأثير هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي الشامل كان أقل مما هو متوقع. يعود ذلك إلى أن الاستثمارات كانت تتركز في قطاع واحد فقط، مع ضعف في استقطاب الاستثمارات في قطاعات أخرى مهمة مثل الصناعة والزراعة.

3. قيود هيكلية: أشارت الدراسة إلى وجود مشاكل هيكلية في الاقتصاد الجزائري، مثل البيروقراطية والتشريعات غير المشجعة، التي تعوق الاستفادة الكاملة من الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

المناقشة :

هذه الدراسة تسلط الضوء على العلاقة المعنوية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، وتوضح كيف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانفتاح على التجارة الدولية قد أسهما في تحسين الناتج الداخلي الخام، على الرغم من هذه النتائج الإيجابية، فإن الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز حدّ من الفوائد التي يمكن تحقيقها من الانفتاح الاقتصادي.

النقائص الرئيسية في الدراسة تشمل غياب التحليل الكمي الدقيق، التركيز المحدود على القطاعات غير النفطية، وعدم معالجة كافية للعوامل المؤسسية والسياسية، لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتحتاج الجزائر إلى تنوع اقتصادها والاستمرار في تحسين بيئتها الاستثمارية لتعزيز الفوائد الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية.

ثامنا : دراسة "هارون بشير" و "بلخياط جمال" بعنوان تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، جامعة باتنة 1، الجزائر.

تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قُسمت إلى محورين، يتناول الأول تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2017، ويتطرق الثاني لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، وهذا اعتمادًا على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) عبر مقارنة اختبار الحدود.

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لها تأثير إيجابي ولكن ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. ومن أبرز الأسباب التي تم توضيحها في الدراسة لضعف هذا التأثير:

1. الاعتماد الكبير على قطاع النفط: حيث استقطبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي هذا القطاع على حساب التنوع الاقتصادي.

2. ضعف البنية التحتية الاقتصادية: وهو ما يقلل من الاستفادة القصوى من الاستثمارات.

3. الإطار القانوني والإداري غير المشجع بشكل كافٍ على جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية.

و بالتالي، تشير الدراسة إلى أهمية تحسين البيئة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات المنتجة والمتنوعة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام

المناقشة :

توصلت دراسة "هارون بشير" و "بلخياط جمال" إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. بدلاً من تحفيز النمو، كان للأثر تأثير سلبي على المدى القصير والطويل، وهو ما يُعزى إلى التركيز الكبير على قطاع المحروقات وضعف تنوع الاقتصاد.

النقائص الرئيسية تشمل نقص التحليل القطاعي المتعمق، عدم التركيز الكافي على السياسات الاقتصادية، وغياب مناقشة بعض العوامل الهيكلية مثل الاستقرار السياسي والعوامل الأمنية، ولتحقيق الفوائد المرجوة من الاستثمارات الأجنبية، يجب على الجزائر العمل على تنوع اقتصادها، تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع تدفقات الاستثمارات إلى قطاعات متعددة لتعزيز النمو المستدام.

2.4.1 دراسات سابقة تناولت ميزان المدفوعات:

أولاً: دراسة د. "بسيدات كريمة" بعنوان: دراسة قياسية لأسباب إختلال ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال الفترة 1991-2005، جامعة مستغانم، الجزائر.

تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة مستفيضة حول ميزان المدفوعات الجزائري، وفهم حالات العجز والتوازن فيه، كما تركز على فهم السلع التي تسيطر على حجم الصادرات وتأثيرها على الاقتصاد، وتحديد العناصر الأساسية التي تساهم في عدم التوازن في ميزان المدفوعات حيث توصلت الدراسة إلى أن إختلال ميزان المدفوعات في الجزائر يعود إلى عدة عوامل رئيسية وهي: تركيبة الصادرات، ارتفاع حصيلة الواردات، وحركة رؤوس الأموال .

مناقشة:

الدراسة توفر رؤى هامة حول الأسباب المحتملة لاختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، لكنها قد تستفيد من توسيع نطاق البحث ليشمل فترة زمنية أطول، دمج أنواع مختلفة من البيانات، وفحص عوامل إضافية. توجيه الاهتمام نحو تحسين التركيبة التصديرية، معالجة الاختلالات في الواردات، وجذب الاستثمارات يمكن أن يكون خطوات إيجابية نحو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ثانياً: دراسة خالد حسن البيلي بعنوان العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وآليات التعديل خلال الفترة 1978-2007، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان خلال هذه الفترة، وتحديد آليات التعديل التي تم استخدامها لمعالجة الاختلالات التي تعرض لها ميزان المدفوعات كما تستعرض الدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية المختلفة مثل الصادرات، الواردات، التدفقات النقدية، والسياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تقييم فعالية السياسات الاقتصادية التي اتبعت لتعديل هذه الاختلالات.

خلصت الدراسة إلى أن السودان بحاجة إلى تنوع قاعدة صادراته وتقليل اعتماده على الواردات من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، مع تطبيق إصلاحات اقتصادية أكثر شمولاً لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات بشكل فعال.

المناقشة :

توفر هذه الدراسة رؤى قيمة حول تأثير سياسات التحرير الاقتصادي واكتشاف البترول على ميزان المدفوعات السوداني. ومع ذلك، يمكن تحسين الدراسة من خلال توسيع نطاق الفترة الزمنية، فحص التأثيرات العالمية والمحلية الأخرى، وتحديث التحليل ليعكس الوضع الاقتصادي الحالي.

ثالثا : دراسة "بن زروق إيمان" بعنوان أثر التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تأثير التضخم على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) حيث تسعى إلى فهم العلاقة بين معدل التضخم واختلالات ميزان المدفوعات، وذلك من خلال دراسة تأثير التضخم على الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال، ومدى تأثير ذلك على التوازن الاقتصادي في البلاد. خلصت الدراسة إلى أن معالجة مشكلة التضخم تتطلب إصلاحات هيكلية شاملة في الاقتصاد الجزائري، مع ضرورة تنويع مصادر الدخل وتحسين تنافسية الصادرات لتقليل العجز في ميزان المدفوعات.

المناقشة :

توفر هذه الدراسة تحليلاً هاماً للعلاقة بين التضخم وميزان المدفوعات في الجزائر، لكن يمكن تحسين الدراسة من خلال أخذ المزيد من العوامل الاقتصادية في الاعتبار، تحديث النموذج وتحسينه، وتوسيع نطاق المؤشرات المستخدمة في التحليل، تعزيز الدراسة بتناول تأثيرات قصيرة وطويلة الأمد للتضخم، وكذلك النظر في جوانب أخرى من ميزان المدفوعات قد يقدم رؤى أكثر دقة وشمولية.

رابعا : دراسة "زواد نجاة" بعنوان أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)، جامعة وهران 2.

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية التي تتبعها الجزائر على ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة وكذلك إلى فهم كيف تؤثر أدوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة، العرض النقدي، وسعر الصرف على مختلف مكونات ميزان المدفوعات (الصادرات، الواردات، الحساب الجاري، وحركة رؤوس الأموال). الهدف الرئيسي هو تقييم مدى فعالية السياسات النقدية في معالجة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. وخلصت الدراسة إلى أن تحسين تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات يتطلب تبني سياسات مالية واقتصادية متكاملة، إلى جانب تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الواردات.

المناقشة :

توفر دراسة "زواد نجاة" رؤى هامة حول تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر، لكنها قد تستفيد من تحسينات في تحليل العوامل الهيكلية، توسيع نطاق النماذج المستخدمة، وتحديث البيانات لمواكبة التغيرات الأخيرة.

فحص تأثير السياسات الأخرى والجوانب الهيكلية يمكن أن يوفر صورة أكثر شمولاً لدور السياسة النقدية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

خامسا : دراسة "غطاس فاتح" بعنوان أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على ميزان المدفوعات في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990-2020) ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة. تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتسعى إلى فهم كيفية تأثير السياسات الاقتصادية المتكاملة، مثل أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، عرض النقد، وسعر الصرف) والسياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب)، على مكونات ميزان المدفوعات. كما تهدف إلى تحديد مدى فعالية هذا التنسيق في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، منها:

1. أثر إيجابي للتنسيق بين السياستين على ميزان المدفوعات : أظهرت الدراسة أن التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والسياسة المالية يمكن أن يسهم في تحسين أداء ميزان المدفوعات، خاصة من خلال التحكم في العجز في الحساب الجاري وتحسين التنافسية الخارجية للجزائر.
2. السياسة النقدية وحدها غير كافية : بالرغم من أن السياسة النقدية، مثل التحكم في سعر الصرف أو معدلات الفائدة، تلعب دورًا مهمًا في تحسين التوازن في ميزان المدفوعات، فإنها غير كافية وحدها دون تنسيق مع السياسة المالية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.
3. السياسة المالية (الإنفاق الحكومي): أظهرت الدراسة أن زيادة الإنفاق الحكومي في أوقات ارتفاع أسعار النفط ساهمت في زيادة الواردات وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات. وبالتالي، فإن ضبط الإنفاق الحكومي يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا في تحسين ميزان المدفوعات.
4. أثر ضعيف للتنوع الاقتصادي : أشارت الدراسة إلى أن الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، ما يعني أن أي سياسة اقتصادية (سواء نقدية أو مالية) تحتاج إلى التركيز على تنويع الاقتصاد لتقليل الاختلالات في ميزان المدفوعات. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر بحاجة إلى تنسيق أفضل بين السياسة النقدية والمالية، بالإضافة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، من أجل تحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار اقتصادي على المدى الطويل.

المناقشة :

توفر هذه الدراسة رؤى قيمة حول العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية وتأثيرهما على ميزان المدفوعات في الجزائر. ومع ذلك، فإن الدراسة يمكن أن تستفيد من تحسينات في تحليل تأثير السياسات الأخرى، تحسين التنسيق المؤسسي، وتحديث النماذج المستخدمة لتقديم تحليل أكثر شمولية، وتوسيع نطاق البحث ليشمل عوامل إضافية وتحديث التحليل يمكن أن يعزز من فهم العلاقة بين السياسات وميزان المدفوعات.

سادسا : دراسة "مغرابي ميلود" و "يونسى محمد" بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019) ، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله ، تيبازة ، الجزائر. تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر. تركز الدراسة على قياس العلاقة بين التغيرات في قيمة العملة الجزائرية (الدينار) وبين مكونات ميزان المدفوعات مثل الصادرات والواردات، مع تقييم مدى تأثير الحساب الجاري والتدفقات النقدية الخارجية بهذه التقلبات. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر يجب أن تركز على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، بالإضافة إلى تطوير سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار سعر الصرف لتحسين أداء ميزان المدفوعات على المدى الطويل.

المناقشة :

توفر دراسة "مغرابي ميلود" و "يونسى محمد" رؤى حول العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر، ولكن يمكن تحسين الدراسة من خلال استخدام نماذج تحليلية أكثر تعقيداً، والنظر في تأثير العوامل الاقتصادية والهيكلية الأخرى، وتحديث البيانات والأدوات التحليلية، وتوسيع نطاق البحث ليشمل متغيرات إضافية وفحص كيفية تأثير سعر الصرف على مختلف جوانب ميزان المدفوعات يمكن أن يقدم صورة أكثر دقة وشمولية.

3.4.1 دراسات سابقة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

أولاً: دراسة "عبد الكريم بعداش" بعنوان: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال الفترة 2003 – 2012 جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر. أجرت الجزائر عدة إصلاحات تستهدف إزالة العراقيل من أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع تدفقه للدخل لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور وتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على مكونات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة وفهم كيفية تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي على الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي، والتوازن الكلي لميزان المدفوعات، مع تسليط الضوء على العوامل التي عززت أو أعاققت هذا التأثير حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أساسية، منها:

1. تأثير إيجابي محدود للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.
2. عدم تنوع الاستثمارات الأجنبية.
3. ضعف التحسن في الواردات.
4. تأثير غير مستدام: أشارت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات كان غير مستدام بسبب ضعف السياسات التي تهدف إلى جذب الاستثمارات في قطاعات متنوعة خارج قطاع الطاقة. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر بحاجة إلى تنويع قاعدة الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو قطاعات أخرى غير النفط لتحسين ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل .

المناقشة :

توفر دراسة "عبد الكريم بعداش" رؤى هامة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر، ولكن يمكن تحسين الدراسة من خلال تحليل أسباب تذبذب تدفقات الاستثمار، دراسة تأثيرات الاستثمار على القطاعات المختلفة، وفحص تأثير السياسات الاقتصادية الأخرى، إذ ان توسيع نطاق البحث وتحديث البيانات يمكن أن يعزز من فهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات بشكل أفضل.

ثانيا: دراسة " دلال بن سمينة" بعنوان: تحليل آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال الفترة 2000-2014، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على مكونات ميزان المدفوعات الجزائري، مثل الحساب الجاري والحساب الرأسمالي و تسعى إلى فهم كيف تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين التوازن في ميزان المدفوعات أو التسبب في وجود اختلالات، وما إذا كانت هذه الاستثمارات تساعد في تنويع الاقتصاد الجزائري أو تعزز اعتماده على قطاع معين .

أظهرت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت بشكل إيجابي في تحسين الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، لكن هذا التأثير كان محدودًا بسبب تركيز الاستثمارات بشكل أساسي في قطاع المحروقات، كما أشارت الدراسة أيضا إلى أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي كانت موجهة إلى قطاع النفط والغاز، مما أدى إلى عدم تنويع اقتصادي حقيقي، وهو ما قلل من التأثير الإيجابي لهذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات بشكل عام، ورغم تدفق الاستثمارات الأجنبية استمر العجز في الحساب الجاري بسبب الزيادة المستمرة في الواردات وضعف نمو الصادرات غير النفطية، مما زاد من الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة.

و خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تحتاج إلى تحسين بيئتها الاستثمارية لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى غير النفط والغاز، مثل الصناعة والزراعة، لتحسين ميزان المدفوعات على المدى الطويل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

المناقشة :

توفر الدراسة تحليلاً قيماً لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، مع التركيز على تأثيرات محددة مثل زيادة الواردات والأرباح المحمولة إلى الخارج، ولتحسين الدراسة، يمكن توسيع نطاق التحليل ليشمل التأثيرات على المدى الطويل، تحليل تأثير القطاعات المختلفة، وفحص دور السياسات الحكومية في جذب الاستثمارات، إذ ان توسيع نطاق البيانات واستخدام أدوات تحليلية متقدمة يمكن أن يساعد في تقديم رؤى أعمق حول كيفية تحسين تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري.

ثالثا : دراسة Richardson ، بعنوان قياس مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صادرات دول جنوب شرق آسيا وما لذلك من التحفيز على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-1990) .

وتهدف الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صادرات دول جنوب شرق آسيا وذلك باستخدام عدة علاقات واختبارات إحصائية .

وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعبت دورًا حاسمًا في زيادة الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا وفسرت ذلك بزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا المتقدمة والأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج المصاحبة لتلك الاستثمارات، مع توصية بتعزيز سياسات جذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق المزيد من النمو والتنوع الاقتصادي.

المناقشة:

توفر الدراسة رؤى قيمة حول تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صادرات دول جنوب شرق آسيا، مع التأكيد على أن هذه الاستثمارات يمكن أن تعزز الصادرات من خلال إدخال تقنيات متقدمة، ولتحسين الدراسة، يمكن توسيع نطاق التحليل ليشمل فترات زمنية أطول، دراسة تأثير الاستثمارات على القطاعات المختلفة، وتحليل تأثير السياسات المحلية. كذلك، ومن المفيد تقديم تفاصيل أعمق حول الأساليب والنماذج المستخدمة في الدراسة لتحسين فهم العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي.

رابعاً : دراسة د. جار النبي بابو جار النبي بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في اقتصاد السودان دراسة قياسية خلال الفترة من 2000-2022م جامعة السلام ، السودان .

تهدف الدراسة إلى التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتبع مسار تطوره وكذا معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في اقتصاد السودان خلال الفترة من 2000-2022م، والتحقق من العلاقة السببية بينهما.

وخلصت الدراسة إلى نتائج وتوصيات :

أولاً : النتائج :

وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات مما يعني عدم وجود علاقة في الأجل القصير.

أثبت نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في الاتجاه الموجب بين الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات، أي أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى الزيادة في رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 1.61.

إن الإختلال في مسار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد ميزان المدفوعات يتم تصحيحه بنسبة 0.13.

أكدت اختبارات فحص نتائج النموذج على خلوه من مشاكل القياس

ثانياً: التوصيات:

- العمل على توفير البيانات الحكومية والمعلومات السليمة عن فرص الاستثمار المتوفرة وتقييم جدواها الاقتصادية.
- التخطيط الجيد للاستثمار مع التركيز على المشروعات التي تخدم أهداف الاقتصاد الوطني ودراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- ضرورة توفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي من حيث استقرار السياسات الحكومية وسياسات الاستثمار علي وجه الخصوص، والتشريعات المالية والضريبية.
- العمل على تطوير الأداء المؤسسي ومحاربة البيروقراطية وإزالة القيود والإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى تنازع الجهات الحكومية في مجال سلطات الاختصاص في منح التراخيص أو الموافقات المطلوبة للاستثمار الأجنبي.
- تحسين مشروعات البنية التحتية والسعي لتطوير التكنولوجيا في الصناعات القائمة والعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية وفقاً لمواصفات الجودة العالمية.

المناقشة :

تقدم هذه الدراسة رؤى مهمة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في السودان، مع التركيز على العلاقة التوازنية طويلة الأجل والاقتراحات لتحسين البيئة الاستثمارية. لتحسين الدراسة، يمكن توسيع نطاق التحليل ليشمل الأجل القصير، تقديم تفاصيل أعمق حول الأساليب والنماذج المستخدمة، وتحليل تأثير السياسات والمناخ الاستثماري بشكل أكثر تفصيلاً.

خامساً : دراسة خروف منير، فريحة ليندة و ثوامرية ريم بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 1990-2016 جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2016، بهدف معرفة فيما إذا كان هذا التحسن أو التدهور الذي عرفه ميزان المدفوعات الجزائري يعود إلى الانتعاش أو الانكماش في حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر أو يعود إلى عوامل أخرى، من خلال إجراء دراسة قياسية لتبيين ذلك وكانت النتيجة أنه لا توجد علاقة للاستثمار الأجنبي المباشر على حالة ميزان المدفوعات الجزائري، وأنه على العكس من ذلك هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ميزان المدفوعات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 1990 إلى 2016 حيث تمحور الهدف حول فهم العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر والأداء العام لميزان المدفوعات الجزائري، وذلك باستخدام دراسة قياسية وتحليل البيانات المتاحة.

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ملحوظ على ميزان المدفوعات في الجزائر، حيث أظهرت النتائج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري، إلا أن هذا التأثير مرتبط بالقطاعات المستثمرة والتحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تواجه الجزائر خلال هذه الفترة، كما أشارت إلى أهمية تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتحسين الأداء الاقتصادي العام.

المناقشة :

توفر هذه الدراسة رؤى حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، مع التركيز على عدم وجود تأثير واضح. لتحسين الدراسة، يمكن توسيع نطاق التحليل ليشمل الأجل القصير والطويل، وتقديم تفاصيل أعمق حول الأساليب والنماذج المستخدمة، وتحليل تأثير العوامل الأخرى والقطاعات الاقتصادية.

سادسا : دراسة "مختاري مصطفى" و "سرار خيرة" بعنوان أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية خلال (1990-2018) جامعة الجلفة .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018 والهدف الأساسي كان تقييم مدى تأثير هذه التدفقات الاستثمارية على مكونات ميزان المدفوعات، وخاصة على الحساب الجاري وحساب رأس المال، باستخدام منهجيات قياسية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

توصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات في الجزائر، لكنها تشير إلى أن هذا التأثير ليس دائماً مستقرًا عبر السنوات.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري كان محدودًا بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في الجزائر ومع ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أسهم في تحسين حساب رأس المال وخلق نوع من التوازن في ميزان المدفوعات حيث أوصت الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات متنوعة.

المناقشة :

توفر هذه الدراسة تحليلاً مفيداً حول تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، مشيرة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين.

لتحسين الدراسة، يمكن توسيع نطاق التحليل ليشمل التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، تقديم تفاصيل أعمق حول المنهجية، وتحليل تأثيرات القطاعات الاقتصادية والعوامل الاقتصادية الأخرى.

سابعاً: دراسة لعروق حنان وبن ثابت علي بعنوان أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للفترة (2008-2018) جامعة باجي مختار، باتنة .

تطرقت الدراسة إلى تقييم أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2008-2018 على توازنها الخارجي، من خلال تحليل تطوّر تدفقات هذا الاستثمار وميزان المدفوعات ولإثبات الأثر أو نفيه ، اعتمد الباحثان على علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين باستخدام برنامج Eviews10 .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات خلال الفترة من 2008 إلى 2018، وركزت الدراسة على دراسة العلاقة بين هذه التدفقات الاستثمارية وكيفية تأثيرها على مكونات ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب الجاري وحساب رأس المال، حيث تم الاعتماد على علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين باستخدام برنامج Eviews10 .

وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر على المدى الطويل ولا القصير للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في تطور أو تراجع رصيد ميزان المدفوعات، وذلك بسبب غياب التنوع الاقتصادي في الجزائر وعدم استقرار قانون الاستثمار الأجنبي، وتم التوصل إلى جملة من الاقتراحات أهمها وضع خطط إستراتيجية لجعل القطاعات خارج المحروقات أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي، مع توجيه القوانين بما يخدم بيئة الأعمال الأكثر تحفيزاً وحماية لبعث الاستثمار الأجنبي المباشر.

المناقشة :

توفر هذه الدراسة تحليلاً حول عدم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2008-2018، ولتحسين الدراسة، من المفيد توسيع نطاق التحليل ليشمل فترة زمنية أطول، تحليل تأثيرات الاستثمار الأجنبي على قطاعات مختلفة، أخذ العوامل الاقتصادية الأخرى في الاعتبار، واستخدام منهجيات تحليلية متنوعة.

ثامناً: دراسة قاسمي صهيب، دقاشي براهيم وشمسة هدى بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1992 – 2017) جامعة الوادي.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 1992 إلى 2017، و إلى توضيح العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء ميزان المدفوعات، مع التركيز على كيفية تأثير هذه الاستثمارات على الحساب الجاري وحساب رأس المال، كما هدفت أيضا إلى تقديم تحليل قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة، حيث يساهم في فهم مدى فعالية السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين الوضع الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات الجزائري على المدى الطويل، خاصة من خلال تحسين حساب رأس المال، إلا أن التأثير على الحساب الجاري كان أقل وضوحاً نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات النفط والغاز، كما أوضحت النتائج أن الجزائر بحاجة إلى تعزيز بيئة

الاستثمار وتحسين التنوع الاقتصادي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية، ما يسهم في استقرار وتحسين ميزان المدفوعات بشكل مستدام.

المناقشة :

توفر هذه الدراسة تحليلاً حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، مع نتائج تظهر علاقة قصيرة الأجل سلبية وعلاقة طويلة الأجل إيجابية. لتحسين الدراسة، من الضروري توسيع نطاق التحليل، تحليل تأثيرات القطاعات المختلفة، استخدام منهجيات تحليلية متنوعة، وفحص تأثير السياسات الاقتصادية والعوامل الهيكلية.

4.4.1 ملخص المناقشة لكل الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها:

تشير جل الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها إلى مجموعة من الخصائص والتحديات التي تواجهها هذه الدول في الاستفادة الكاملة من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتُظهر معظم الدراسات أن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي يختلف بشكل كبير بين هذه الدول، وفي الجزائر والمغرب كان التأثير إيجابياً إلى حد ما على المدى القصير، ولكن الدراسة في تونس أظهرت نتائج سلبية، مما يبرز التحديات المؤسسية والاقتصادية في تلك الدولة. كما يوضح هذا التباين أن البيئة الاستثمارية والسياسات الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي.

واحدة من النقائص الشائعة في الدراسات هي غياب التحليل الكافي للقطاعات المستفيدة من هذه الاستثمارات، حول الجزائر ركزت معظم الاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاستخراجية مثل النفط والغاز، مما حدّ من الفوائد التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الوطني من تنوع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، وهذا التركيز الضيق على قطاع المحروقات أدى إلى تفويت فرص نمو مستدام في القطاعات الإنتاجية الأخرى، كما أن الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية احتياجات الإنتاج يبرز تحدياً هيكلياً في الاقتصاد الجزائري، حيث تحتاج البلاد إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية المحلية لتقليل الاعتماد على العالم الخارجي، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أكثر استقلالية واستدامة.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد أظهرت الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير ضعيف على النمو في الأجل القصير، وذلك يعود بشكل أساسي إلى حداثة تجربة السعودية في مجال جذب وتوظيف الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع النفط، ويواجه الاقتصاد السعودي تحديات مرتبطة بتركيزه التاريخي على قطاع النفط، وهو ما دفع المملكة إلى تبني إصلاحات هيكلية وتنظيمية منذ عام 2000، خاصة مع إطلاق رؤية 2030 التي تهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية.

الدراسات في الجزائر تشير أيضاً إلى أن العوامل المؤسسية والسياسات الحكومية لها دور محوري في تحديد جاذبية الاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من التحسينات في بيئة الأعمال الجزائرية، لا تزال العديد من القيود الإدارية والتنظيمية تُشكل عقبة أمام تدفق الاستثمارات بشكل فعال، كما تحتاج الجزائر إلى إصلاحات هيكلية عميقة

تعزز من استقرار السياسات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية لتصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ضرورة تنوع قاعدة الاستثمارات بعيداً عن القطاعات الاستخراجية. وفيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية وتأثيرها على ميزان المدفوعات، ركزت الدراسات على العلاقة بين هذه السياسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي الجزائر، أشارت الدراسات إلى أن سعر الصرف والميزان التجاري لم يلعب دوراً إيجابياً في دعم النمو الاقتصادي، بل كان لهما تأثير سلبي، مما يُشير إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات النقدية والمالية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وأشارت الدراسات أيضاً إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تؤدي دائماً إلى تحقيق فوائد ملموسة في النمو الاقتصادي أو في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، خاصة في ظل غياب الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، سلطت الدراسات الضوء على تأثير التضخم والسياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات، حيث يُظهر التحليل أن التنسيق بين هذه السياسات قد يلعب دوراً حاسماً في تحسين استقرار ميزان المدفوعات وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتبرز الحاجة إلى تعزيز استقرار السياسات الاقتصادية، وضمان شفافية واستدامة الإصلاحات الهيكلية في جذب استثمارات أجنبية فعالة ومستدامة. بشكل عام، تُجمع هذه الدراسات على أن هناك حاجة ملحة لتحسين البيئة الاستثمارية في الدول محل الدراسة من خلال تبني إصلاحات قانونية وتنظيمية، وتحسين الشفافية والاستقرار المؤسسي، كما أن تنوع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز يُعتبر أمراً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين العوامل المؤسسية وهيئة مناخ استثماري ملائم، كما يمكن للدول الاستفادة بشكل أفضل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

5.4.1 الفجوة البحثية:

بناءً على التحليل الشامل للدراسات السابقة في هذا المبحث، يمكن تحديد فجوة بحثية في مجال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات في الدول مثل الجزائر، فالفجوة البحثية الرئيسية تتعلق بنقص التحليل القطاعي العميق والدقيق لتأثير الاستثمارات الأجنبية على القطاعات غير النفطية، وكذلك غياب التركيز على التفاعلات بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، لكن هناك فجوات أخرى أهمها:

1. التأثير طويل الأجل مقابل التأثير قصير الأجل: بينما ركزت بعض الدراسات على التأثير قصير الأجل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، هناك نقص في الدراسات التي تتناول التأثيرات طويلة الأجل، خاصة في ظل تغير السياسات الاقتصادية وظروف السوق العالمية.
2. تحليل تأثير الاستثمارات الأجنبية على القطاعات غير النفطية: معظم الدراسات ركزت بشكل أساسي على القطاعات الاستخراجية مثل النفط والغاز، مما يحد من فهمنا للتأثير الفعلي للاستثمار الأجنبي في تنوع الاقتصاد، فهناك حاجة ماسة لدراسة متعمقة لتأثير الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية مثل التصنيع، الزراعة، والتكنولوجيا.

3. التفاعل بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية: لم تستكشف الدراسات السابقة بشكل كافٍ كيفية تفاعل الاستثمارات الأجنبية مع الاستثمارات المحلية، ودراسة هذا التفاعل يمكن أن تكشف عن فرص التعاون أو التنافس بينهما وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
4. البيئة المؤسسية والسياسات الحكومية: على الرغم من الاعتراف بأهمية الإصلاحات القانونية والإدارية لجذب الاستثمار الأجنبي، هناك نقص في التحليل الكمي لهذه الإصلاحات وتأثيرها المباشر على استدامة الاستثمارات الأجنبية على المدى الطويل.
5. دور التكنولوجيا والمعرفة المنقولة: لم تحلل الدراسات السابقة بشكل كافٍ كيفية تأثير نقل التكنولوجيا والمعرفة من خلال الاستثمارات الأجنبية على الإنتاجية المحلية والتنمية البشرية، مما يُعد موضوعًا هامًا لدراسات مستقبلية.

وعليه تمت دراسة فجوة بحثنا فيما يلي:

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) إحدى أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول النامية والناشئة لتعزيز نموها الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وعلى الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت تأثير هذه الاستثمارات على الاقتصاد، إلا أن معظمها ركز بشكل رئيسي على التأثيرات قصيرة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر، متجاهلة في كثير من الأحيان التغيرات الهيكلية والسياساتية التي تحدث على المدى الطويل، وهذا التركيز المحدود أدى إلى نقص واضح في الأدبيات المتعلقة بالتأثيرات طويلة الأجل، خاصة في سياقات متغيرة مثل تغير السياسات الاقتصادية وظروف السوق العالمية.

في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022، شهد الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة في البيئة السياسية والاقتصادية نتيجة للتغيرات المحلية والعالمية، فهذه الفترة تضمنت إصلاحات اقتصادية وسياسات حكومية تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكنها تزامنت أيضًا مع تحديات مثل تقلبات أسعار النفط، الاضطرابات السياسية، والتغيرات في التشريعات الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعبت دورًا في دفع عجلة النمو على المدى القصير، إلا أن تأثيراتها طويلة الأجل لم تحظ بالدراسة الكافية، مما يترك فجوة في الفهم الشامل لتأثير هذه التدفقات الاستثمارية على التنمية المستدامة في البلاد.

يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال تحليل تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 على المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار التحولات في السياسات الاقتصادية وظروف السوق، كما سيتيح هذا التحليل فهماً أعمق للتغيرات التي تحدث مع مرور الزمن، ويعزز من قدرة الجزائر على توظيف الاستثمارات الأجنبية بطرق تضمن استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة من خلال دراسة التأثيرات طويلة الأجل، وسيساهم البحث في توفير رؤى جديدة حول كيفية تحسين البيئة الاستثمارية والسياسات الحكومية لتحقيق أفضل النتائج من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5.1 خلاصة الفصل الأول :

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق التوازنات المالية الدولية يفرض تحديات و يخلق فرص جديدة للمجتمع الدولي إذ يشكل عنصرا بالغ الأهمية ، فالاقتصاد الحديث شهد فيه العالم توجهها كبيرا للدول نحو تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية أساسية و جذرية ، إدراكا منها أن من شأن ذلك أن يوفر مصادر جديدة للتمويل و يزيد من النمو الاقتصادي ، خاصة وأن الكثير من الدول لم تستطع في أن توفر ادخارا محليا كافيا لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تطمح إليه وخاصة الدول المضيفة التي تعاني من اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات وهو ما يدفع بها الى تغيير سياساتها اتجاه رأس المال الأجنبي و البحث عن مصادر خارجية للتمويل .

الفصل الثاني

2 الاطار التطبيقي للدراسة:

1.2 تمهيد

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر. فمنذ بداية التسعينيات، شهدت الجزائر تحولات اقتصادية جذرية تهدف الى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك عبر تطبيق سياسات إصلاحية وتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي والذي تنعكس أهميته على الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيره المباشر على ميزان المدفوعات، الذي يُعدّ من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التوازن الاقتصادي للبلاد مع العالم الخارجي.

وفي هذا البحث، سنتناول بالتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال وحتى عام 2022، مستعرضين أهم القوانين والإصلاحات التي تم تطبيقها لتحفيز الاستثمار الأجنبي، بعدها سنتطرق بعد ذلك إلى الدراسة الوصفية التي تستعرض تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث سنحلل الاتجاهات العامة لهذا الاستثمار وتأثيراته على مختلف مكونات ميزان المدفوعات، مثل الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

وفي الجزء الأخير من البحث، سنقوم بإجراء دراسة قياسية تعتمد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحليل البيانات الزمنية بهدف قياس التأثير الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري ولفهم معمق للعلاقات الاقتصادية الكامنة بين الاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات، وتقديم توصيات تستند إلى النتائج المستخلصة لدعم صناعات القرار في وضع سياسات اقتصادية تعزز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر.

2.2 الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:

سنتناول في هذا المبحث لمحة على بعض قوانين الاستثمار الأجنبي في الجزائر والأرقام والمتغيرات الاحصائية الخاصة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وميزان المدفوعات.

1.2.2 الجانب القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا - الاطار القانوني :

مر قانون الاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة تشريعات وضعت لتتكيف مع طبيعة التطورات الاستثمارية على مستوى العالم، وبالتالي تهيئة الظروف والمناخ العام المساعد لها وذلك من خلال عدة قوانين سنستعرض أهمها

1 . القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26/07/1963 المتضمن لقانون الاستثمار :

يعتبر اول قانون من نوعه خاص بالاستثمار ويهدف الى تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة داخل الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الجديدة. (الجريدة الرسمية رقم 1993/63، 1963)

2 . قانون الاستثمار رقم 66-248 المؤرخ في 15/06/1966 :

وهو القانون الذي بموجبه سمح بمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في انشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية (الجريدة الرسمية العدد رقم 18، 1966)

3 . قانون الاستثمار رقم 82/11 المؤرخ في 21 أوت 1982 :

صدر قانون 82/11 من أجل تنظيم كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. بحيث حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية لحد اقصى لا يتجاوز 49 % من رأس مال الشركة. (الجريدة الرسمية العدد 35، 1982)

4 . قانون الاستثمار رقم 86/13 المؤرخ في 19 أوت 1986 :

حيث تم تعديل قانون 82/11 بقانون 86/13 نظرا لعدم مقدرته على جلب الحجم المرغوب فيه من الشركات الاستثمارية الأجنبية للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات، لذلك تضمن القانون الجديد الكيفية التي يتم بها تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بطريقة مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسات الأجنبية ب 49 % على الأكثر، مع ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الاموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين. كما يستفيد الشريك الأجنبي كذلك من المشاركة

في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض أجور ورواتب العمال الاجانب. (الجريدة الرسمية العدد35، 1986)

5 . قانون 90/10 الخاص بالنقد والقرض 1990 :

لقد اشتمل قانون النقد والقرض الصادر في 14/04/1990 جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما الغي الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 49 % و 51 % وذلك بفتح المجال لكل اشكال مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. (الجريدة الرسمية العدد 10، 1990)

6 . قانون سنة 1993 :

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم في 05 /10/ 1993 بغرض توفير البيئة القانونية والتنظيمية والتشريعية الملائمة لجلب الاستثمار الخاص، خاصة الأجنبي إلى الجزائر، وقد جاء هذا القانون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أو خواص، محليين أم أجانب، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها. (الجريدة الرسمية العدد 64)

7 . قانون 03-01 لتوطير الاستثمار لسنة 2001:

لقد حدد القانون والذي صدر في 20/08/2001 النظام العام الذي أصبح يعتمد عليه في الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة للنشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب، وقد فتح هذا القانون مجالا واسعا كي يشمل نوع الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته. (الجريدة الرسمية العدد 47)

8 . نظام سنة 2005 :

يهدف هذا النظام الذي جاء تحت رقم 05/03 المؤرخ في 06/06/2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية الى طرق تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناتجة عن التنازل أو تصفية الاستشارات الأجنبية او عن طريق البنوك والمؤسسات المالية والوسيلة المعتمدة، بمبلغ يطابق حصة المساهمة الأجنبية في رأس المال والتي يتم معاينتها بصفة قانونية والمدرج في هيكل الاستثمار الكلي المنجز. (الجريدة الرسمية العدد 53)

9. مرسوم سنة 2006:

والذي جاء في المرسوم التنفيذي رقم 06/355 المؤرخ في 2006/10/09 ويهدف إلى تحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وسيره وتشكيله وتنظيمه، ومما جاء فيه ما يلي:

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم الي 72 ساعة
- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب
- التأكيد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

وبالموازاة مع اصدار التشريعات والسعي الى تعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية 2006 (الجريدة الرسمية العدد 64)

10. قانون المالية التكميلي 2009:

صدر بموجب الامر 09-09 المؤرخ في 2009/07/22 و فيه كانت العودة الى النصوص و الممارسات في قوانين الثمانينات واهم ما جاء فيه: (صبيحي، 2016، صفحة 183)

- إقرار ضريبة على الربح المخولة
- عدم امكانية تمويل المشاريع الاجنبية عن طريق قروض أجنبية ماعدا التمويل المحلي المسموح به
- منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الاجانب على المشاريع المقامة لإنتاج السلع والخدمات
- منع الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الاجانب القيام بعمليات التجارة الخارجية الا في إطار شراكة مع طرف محلي يملك على الأقل 30% من راس مال الشركة
- على المستثمرين الأجانب إدخال مبالغ من العملة الصعبة الجزائر أكثر من تلك البالغ التي يحولونها الى الخارج، بمعنى ضمان تحقيق ميزان فائض من العملة الصعبة لصالح الجزائر خلال مدة قيام المشروع.

11. قانون الاستثمار رقم 06-16 :

جاء هذا القانون في 2016/08/03 ويعد تحولاً في السياسة الاستثمارية الجزائرية، حيث تم فيه تخفيف بعض القيود التي كانت مفروضة على الاستثمارات الأجنبية، وأهم ما جاء في هذا القانون

- إلغاء شرط الحصول على ترخيص مسبق للاستثمار في بعض القطاعات.
- تقديم مزيد من الحوافز الضريبية والجمركية للمستثمرين.

- وضع إجراءات جديدة لتسوية المنازعات الاستثمارية بما يتماشى مع المعايير الدولية

12- قانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لعام 2020:

أدخل هذا القانون بعض التعديلات الهامة، من بينها المادة 109 التي نصت على تعديل قاعدة "49/51" حيث أصبحت هذه القاعدة تقتصر فقط على القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والمناجم والبنية التحتية، مما فتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية في باقي القطاعات (طرشاني، 2021، صفحة 201)

13- قانون الاستثمار الجديد لعام 2022 (القانون رقم 22-18) :

جاء هذا القانون بعدة تعديلات وإجراءات جديدة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أرسى هذا القانون عدة مبادئ وضمانات لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لخدمة الاقتصاد الوطني، وتوفير بيئة للاستثمار في الجزائر، وتمثل في مبدأ الشفافية عن طريق الرقمنة، والمساواة بين المستثمرين، ومبدأ حرية الاستثمار، وضمان الثبات التشريعي، وضمان تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، وضمان عدم التسخير الإداري أو نزع ملكية المشاريع المنجزة إلا وفقا للقانون. كما أنه من أجل توفير حماية أكبر للمستثمرين فقد عزز دور القضاء في معالجة ملفات الاستثمار الوطني، أو عن الطرق البديلة كالمصالحة والوساطة والتحكيم متى وجدت اتفاقيات مبرمة، أو اتفاق خاص، واستحداث لجنة وطنية عليا للطعن توضع لدى رئاسة الجمهورية. (لعشاش، 2023، صفحة 175)

ثانياً: الإطار التنظيمي:

تم إنشاء عدد من الهيئات والمؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير وتنظيم الاستثمار الأجنبي، حيث تلعب هذه الهيئات دوراً حيوياً في تقديم الدعم للمستثمرين الأجانب، وتوفير البيئة القانونية والإدارية المناسبة لتسهيل دخول الاستثمارات إلى السوق الجزائرية من بين أهم هذه الهيئات:

1- المجلس الوطني للاستثمار (CIN) :

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 2021/09/24 وهو هيئة تم إنشائها من طرف الوزير الأول المسؤول عن ترقية الاستثمار بهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر وتسهيل الإجراءات للمستثمرين ويلعب دوراً هاماً في وضع السياسات الاستثمارية والاقتصادية، وتقديم التوصيات للحكومة حول كيفية تعزيز الاستثمارات في البلاد، ومن مهامه ما يلي: (صديقي، 2018، صفحة 06)

- اقتراح كل القرارات والمعايير الضرورية لتنفيذ جهاز الدعم وتشجيع المستثمر
- اقتراح الاستراتيجيات والأولويات لتنمية الاستثمار
- تقدير الأموال الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار
- الفصل في الاتفاقيات التي تخص منح الرخص والامتياز في إطار النظام الخاص بالمناطق التي تكتسي أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيا متقدمة من شأنها المحافظة على البيئة
- 2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

هي عبارة مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001 و تُعد الهيئة الرئيسية المكلفة بترويج وتسهيل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و تقدم خدمات متعددة تشمل تقديم المشورة للمستثمرين، تسهيل الحصول على التراخيص، ومتابعة المشاريع الاستثمارية من مرحلة الفكرة حتى التنفيذ، كما توفر الوكالة معلومات حول الحوافز الاستثمارية المتاحة وفقاً للقوانين الجزائرية. (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 22)

3- الشباك الموحد :

- أنشئ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية للمستثمرين عبر تقديم جميع الخدمات المتعلقة بالاستثمار في مكان واحد، وحسب المادة 23 من الأمر 03-01 ينشط الشباك الوحيد ضمن الوكالة والإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، ومن أبرز مهامه ما يلي: (أوعيل، 2016، صفحة 141)
- إرشاد ومساعدة المستثمرين في كل ما يتعلق بالمشروع الاستثماري وكذا باستخراج السجل التجاري.
- مساعد المستثمرين على تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بإجراءات الاستثمار
- الإعلام ومنح الوثائق الإدارية الأساسية لإنجاز واستغلال المشاريع.
- استقبال الإيداعات وتسجيل التصريح بالاستثمار وطلبات الامتياز.

2-2-2 متغيرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

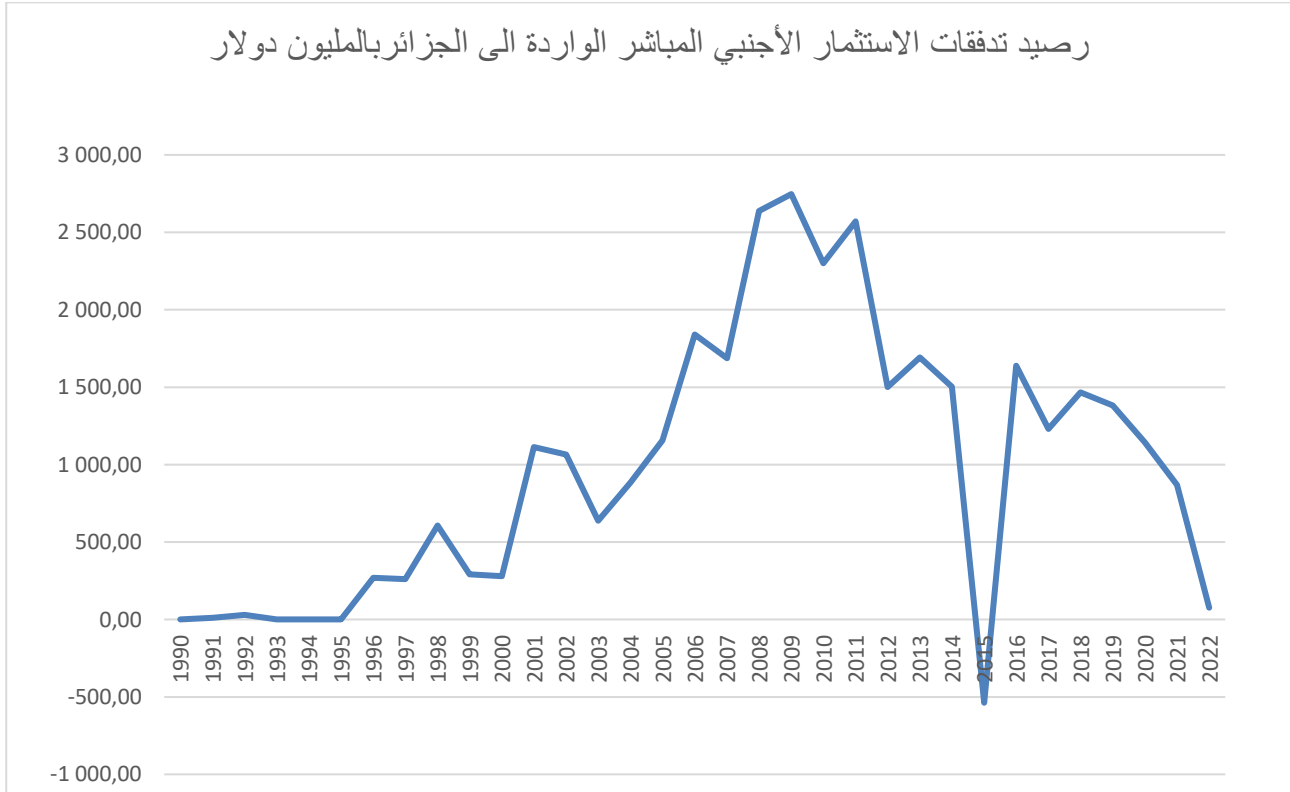
تركزت جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر منذ الاستقلال في قطاع المحروقات نظراً لقلّة الموارد المالية والكفاءات والخبرات المختصة في هذا المجال خاصة بعد قرار 1971 والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة على رؤوس الأموال الأجنبية وهو ما شجع الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات الاستكشاف والنقل والتكرير، وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر جملة من الحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب بقصد البعث على النشاط الاقتصادي وإعادة التوازن الداخلي والخارجي من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03-01 عام 2001 (نزاري، صفحة 125)

الجدول رقم 1: يوضح تطور رصيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1990-2022
(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي	السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي
1990	0,33	2007	1 686,74
1991	11,64	2008	2 638,61
1992	30,00	2009	2 746,93
1993	0,00	2010	2 300,37
1994	0,00	2011	2 571,24
1995	0,00	2012	1 500,40
1996	270,00	2013	1 691,89
1997	260,00	2014	1 502,21
1998	606,60	2015	-537,79
1999	291,60	2016	1 638,26
2000	280,10	2017	1 230,24
2001	1 113,11	2018	1 466,12
2002	1 064,96	2019	1 381,20
2003	637,85	2020	1 143,92
2004	884,75	2021	869,15
2005	1 156,00	2022	75,64
2006	1 841,00		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات
الوافدة ، 2024)

الشكل رقم 1 : المنحنى البياني لتطور رصيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1990-2022 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال المنحنى البياني في الشكل رقم 1 والجدول رقم 1 أن رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان له تطور طفيف في فترة التسعينيات و هذا راجع لهشاشة المناخ الاستثماري من تدهور الوضع السياسي آنذاك فقد وصل رصيد حجم التدفقات الوافدة لحد 606 مليون دولار سنة 1998 ، ومع بداية الالفية عرف رصيد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نقلة نوعية جاءت نتيجة توفر المناخ الملائم للاستثمار و توجه الجزائر الى إيجاد البدائل التي تحقق لها التنوع في مداخيلها ، فبلغ رقم رصيد الاستثمار الوافد سنة 2001 ما يقارب 1113.1 مليون دولار ثم نخفض خلال السنوات التالية لتعود الى الارتفاع المستمر لتبلغ سنة 2009 قيمة 2746.93 وهي اعلى مستوى يبلغه رصيد الاستثمارات الأجنبية على الاطلاق ، وتعتبر السنوات من 2008 حتى 2011 كأفضل فترة للنتائج المحققة في جلب الاستثمارات الأجنبية و هذا نتيجة الطفرة الكبيرة في سعر البترول الذي وصل مستوى قياسي الى ما يقارب 140 دولار للبرميل و بالتالي انتعاش الاحتياطي من الصرف الأجنبي ، اما عن اقل قيمة من رصيد التدفقات الوافدة فكانت سنة 2015 بقيمة سالبة -537,79- عكست الانخفاض الشديد لأسعار النفط و الذي هبط عند مستوى 30 دولار للبرميل (خبیصة، 2018)

ليعود بالارتفاع مرة أخرى الى مستوى 1638,26 دولار سنة 2016 ثم يبدأ بالانخفاض وبشكل ملحوظ من سنة 2020 وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا من القيود على السفر والإغلاق الكلي أو الجزئي للأعمال التجارية التي أدت إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في الجزائر والعالم ككل

3.2.2 متغيرات رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر:

سنحاول في هذا المبحث تحليل التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 – 2022

أولاً: تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2022

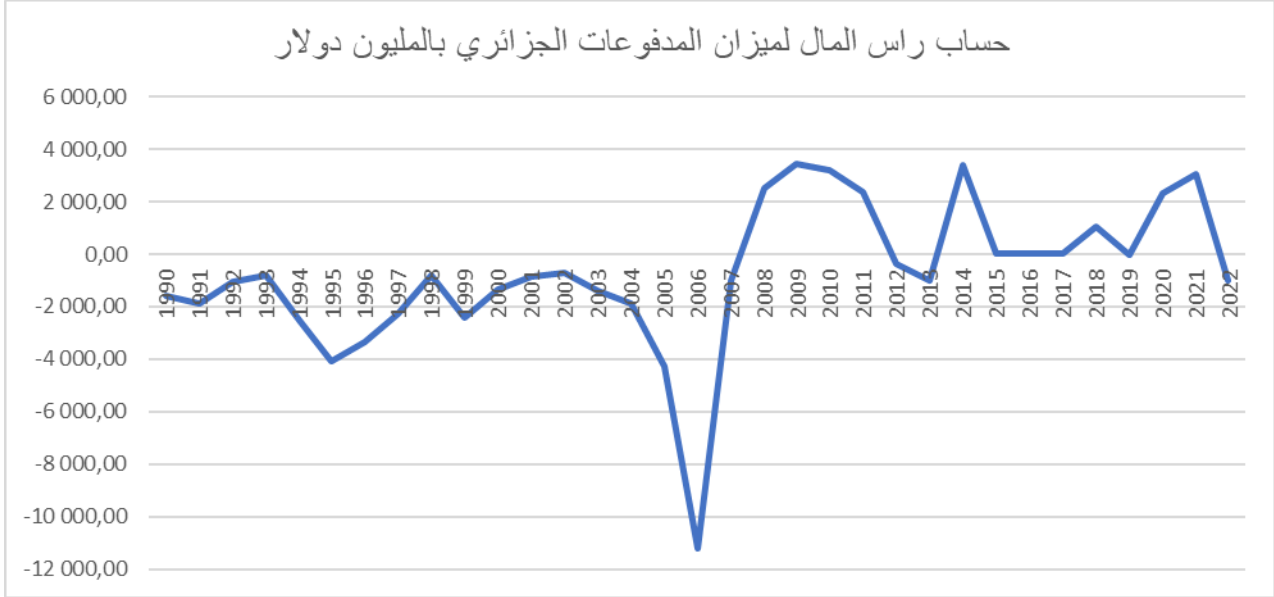
الجدول رقم 2 : تطور حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2022

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

سنوات	حساب رأس المال	سنوات	حساب رأس المال
1990	-1 570,00	2007	-990,00
1991	-1 880,00	2008	2 540,00
1992	-1 060,00	2009	3 457,00
1993	-810,00	2010	3 177,00
1994	-2 540,00	2011	2 375,00
1995	-4 070,00	2012	-361,00
1996	-3 350,00	2013	-1 019,00
1997	-2 290,00	2014	3 397,00
1998	-830,00	2015	0,00
1999	-2 395,00	2016	0,00
2000	-1 360,00	2017	0,00
2001	-870,00	2018	1 064,00
2002	-711,00	2019	-16,00
2003	-1 372,00	2020	2 313,00
2004	-1 870,00	2021	3 033,00
2005	-4 290,00	2022	-989,00
2006	-11 220,00		

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر (ميزان المدفوعات، 2024)

الشكل رقم 2 : المنحنى البياني لرصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم 2 و الشكل رقم 2 نلاحظ ان حساب رأس المال بداية من سنة 1990 عرف تذبذب بين الإيجابي و السلبي لكن بشكل غير كبير حتى سنة 2006 التي نزل فيها الى قيمة من العجز الغير مسبوق بمقدار -11220- ليبدأ بالارتفاع بعد ذلك الى اقصى مستوى سنة 2009 ب 3457 مليون دولار وتعتبر الفترة من 2008 حتى 2011 كأفضل السنوات التي حقق فيها الحساب من الفائض و بشكل مستقر متجاوزا حاجز 2000 دولار و يرجع ذلك الى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي، وبعدها يعود مجددا الى التذبذب بين العجز و الفائض حيث سجل 3397 مليون دولار سنة 2014 كأقصى قيمة للفائض و ادنى مستوى للعجز سنة 2013 بقيمة -1019- مليون دولار

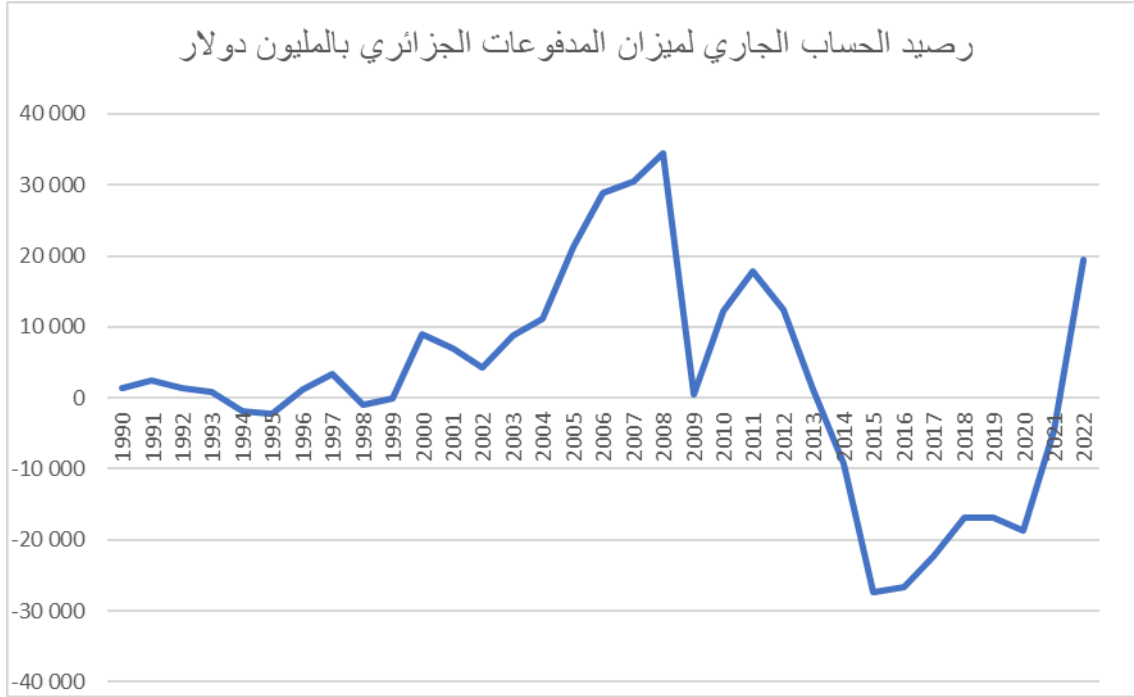
ثانيا: تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2022

الجدول رقم 3 : تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2022
(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	رصيد الحساب الجاري	السنوات	رصيد الحساب الجاري
1990	1 350	2007	30 540
1991	2 390	2008	34 450
1992	1 300	2009	402
1993	800	2010	12 149
1994	-1 840	2011	17 766
1995	-2 240	2012	12 418
1996	1 260	2013	1 152
1997	3 450	2014	-9 278
1998	-910	2015	-27 295
1999	20	2016	-26 550
2000	8 930	2017	-22 320
2001	7 060	2018	-16 884
2002	4 371	2019	-16 911
2003	8 840	2020	-18 681
2004	11 120	2021	-4 512
2005	21 230	2022	19 458
2006	28 950		

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر (ميزان المدفوعات، 2024)

الشكل رقم 3 : المنحنى البياني لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم 3 و المنحنى البياني في الشكل رقم 3 لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يتبين لنا أن رصيد الحساب الجاري حقق فائض قدره 8930 مليون دولار أمريكي سنة 2000 واستمر هذا الفائض حتى سنة 2013 ، وكان اقصي رقم مسجل سنة 2008 ب 34450 مليون دولار وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول و ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية كما راينا سابقا في البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لينخفض بعد ذلك مسجلا عجزا سنة 2014 ب 9278 مليون دولار و يستمر هذا العجز حتى سنة 2021 وهي السنوات التي سجلت فيها ادنى مستوى لسعر البترول خاصة سنة 2015 الذي هبط فيه سعر البترول لأدنى مستوى ب 30 مليون دولار وهو ما عكس العجز التاريخي في مستوى الحساب الجاري ب -27295 مليون دولار ، ليتعافى بعد ذلك سنة 2022 مسجلا 19458 مليون دولار

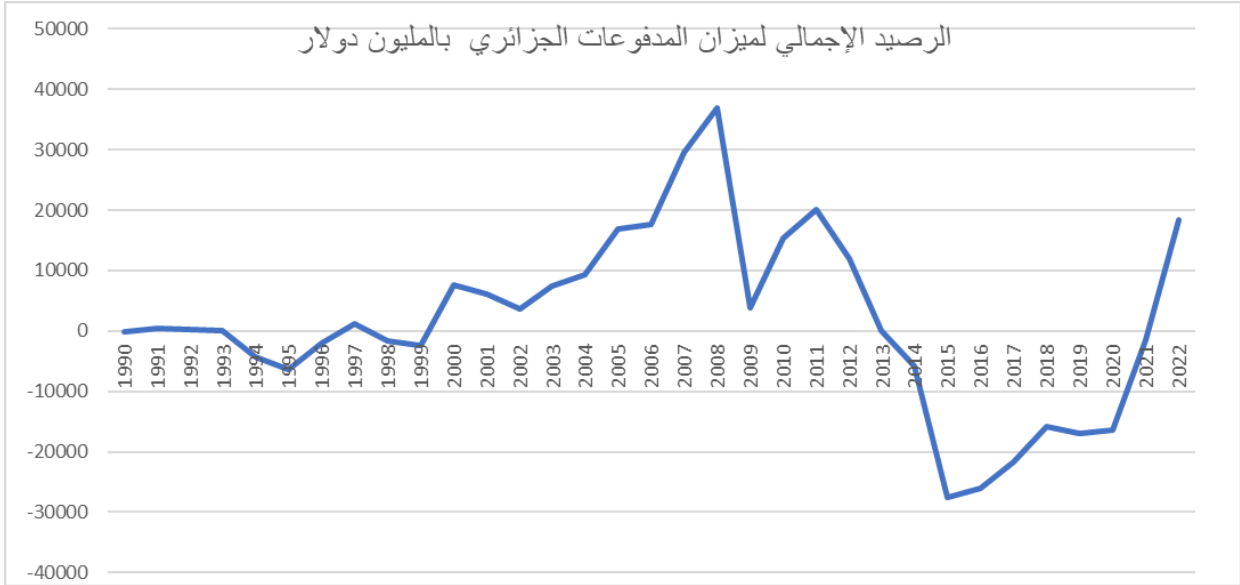
ثالثا: تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2022

الجدول رقم 4 : تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الرصيد الإجمالي للمدفوعات	السنوات	الرصيد الإجمالي للمدفوعات
1990	-220	2007	29550
1991	510	2008	36990
1992	240	2009	3859
1993	-10	2010	15326
1994	-4380	2011	20141
1995	-6310	2012	12057
1996	-2090	2013	133
1997	1160	2014	-5881
1998	-1740	2015	-27537
1999	-2375	2016	-26031
2000	7570	2017	-21762
2001	6190	2018	-15820
2002	3660	2019	-16927
2003	7468	2020	-16369
2004	9250	2021	-1479
2005	16940	2022	18468
2006	17730		

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر (ميزان المدفوعات، 2024)

الشكل رقم 4 : المنحنى البياني لتطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2022 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم 4 والمنحنى البياني في الشكل رقم 4 للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات يتأكد لنا ما رأيناه عند تحليل أداء الاستثمار الأجنبي المباشر من التأثير أساسا بأداء سعر البترول وهو ما نلاحظه عند أقصى وأدنى مستوى تم تسجيله لأداء الرصيد الإجمالي حيث كان أقصى رقم مسجل سنة 2008 بـ 36990 مليون دولار وهي السنة التي سجلت فيها أعلى سعر للنفط كما رأينا سابقا ، في حين كان أدنى مستوى لأداء الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سنة 2015 بـ -27537 مليون دولار وهي نفس السنة التي سجل فيها أدنى تراجع لأسعار البترول في العالم

3.2 النمذجة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في الجزائر:

في إطار دراستنا التي تركز على تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان المدفوعات في الجزائر، وبعد الدراسة الوصفية لاهم المتغيرات تم تحديد:

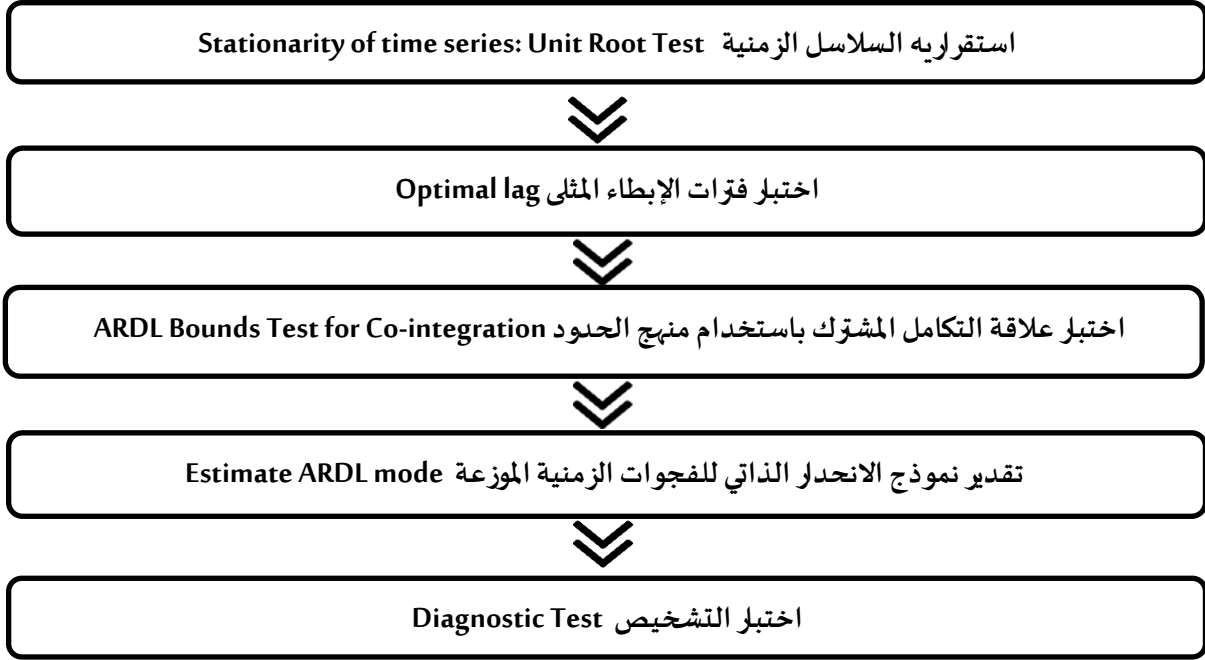
1. الميزان المدفوعات (BOP) في الجزائر: يمثل الرصيد الإجمالي للميزان المدفوعات، وهو مؤشر أساسي يعكس الفرق بين المعاملات الاقتصادية للجزائر مع بقية دول العالم، ويشمل هذا الرصيد جميع التدفقات المالية التي تدخل وتخرج من الجزائر، بما في ذلك المعاملات التجارية، تحويلات رأس المال، والمعاملات المالية الأخرى، وهو مؤشر قوي لدراسة التغيرات.

2. رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر: يشير إلى الأموال التي يستثمرها الأجانب في مشاريع أو شركات محلية في الجزائر، وتعد هذه التدفقات مصدراً رئيسياً للتمويل. ومن خلال الدراسة الوصفية لهذه المتغيرات في سياق الجزائر، نسعى إلى تحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، حيث سنقوم بفحص المدى الذي يمكن أن تؤثر هذه التدفقات على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات من خلال النمذجة القياسية كما ستوفر هذه التحليلات رؤى هامة لصانعي السياسات في الجزائر، حيث يمكن استخدامها لتوجيه استراتيجيات الاستثمار والسياسات الاقتصادية لتحقيق استقرار مالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

1.3.2 منهجية الدراسة :

المخطط الموضح أدناه، في "الشكل رقم 5"، يوضح تسلسل المراحل للمنهجية المستخدمة في التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على ميزان المدفوعات POB، ويبدأ الاختبار باختبار جذر الوحدة لتقييم استقرارية المتغيرات المستخدمة. بعد ذلك، يتم استخدام معيار معلومات أكايك (AIC) لتحديد فترات التأخير المناسبة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرة، يُستكمل ذلك بفحص التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود، وأخيراً يتم إجراء نماذج المحاكاة باستخدام نموذج ARDL لتحليل التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل

الشكل رقم 5: مراحل منهجية الدراسة



المصدر: من اعداد الطلبة

أولاً- استقرارية السلاسل الزمنية -Unit Root Test- Stationarity of time series :

تعاني أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالفترات الإقتصادية من عدم الإستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يكون فيه متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود انحدار زائف ومشكلات في الاستدلال والتحليل القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ويقصد باستقرارية السلاسل الزمنية عدم وجود اتجاه عام صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة، و عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن . (LEE C. ADKINS & R. CARTER HILL., 2011, p. 391)

ويهدف اختبار جذر الوحدة Unit Root Test الى فحص مميزات السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال مدة زمنية، والتأكد من مدى إستقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها الأصلية فإنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$ ، أما إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(1)$ ، أما إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الثاني فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$. (مخرمش، 2006، صفحة 33)

ولتقييم استقرارية المتغيرات الزمنية، يعتمد الباحثون عادةً على اختبار ديكي-فولر الموسع -Augmented Dickey-Phillips Test (ADF) - أو اختبار فيليبس-بيرون Phillips-Perron Test (PP)

ثانيا : اختبار فترات الإبطاء المثلى Optimal lag :

يتم تحديد العدد المثالي لفترات الإبطاء من خلال طرق مختلفة، و في هذه الدراسة اخترنا معيار معلومات أكايك (AIC) (Akaike Information criterion) وهذا لتمييزه في قدرته على التعامل مع الحالات التي تشمل عينات صغيرة الحجم، مما يجعله الخيار الأكثر ملاءمة لبحثنا مقارنةً بالمعايير الأخرى، ويقيس AIC مقدار الفقد في المعلومات، لذا فإن النموذج ذو الدرجة الأقل من AIC يشير إلى توافق أفضل. (Fabozzi, Modigliani, & Jones, 2014, p. 192)

ثالثا - اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL Bounds Test for Co-integration : يعتمد منهج ARDL بشكل أساسي على استخدام تقنية المربعات الصغرى العادية، ويشير هذا النهج إلى أن $(\alpha_j, \beta_j, \delta_j, \gamma_j)$ تعمل كمعززات قصيرة الأجل، بينما ترتبط $(\pi_1, \pi_2, \pi_3, \pi_4)$ بديناميكيات الأجل الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يرمز \bar{D}_0 إلى الجريان الثابت، بينما يمثل μ_t الجريان العشوائي. في تحليل انحدار ARDL، وتنص الفرضية العدمية (H_0) على أن جميع المعززات طويلة الأجل تساوي صفرًا ($\pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = 0$)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط دائم بين المتغيرات التابعة والمستقلة، وبالمقابل، تشير الفرضية البديلة (H_1) إلى أن المعززات طويلة الأجل تختلف عن الصفر ($\pi_1 \neq \pi_2 \neq \pi_3 \neq \pi_4 \neq 0$)، مما يدل على وجود علاقة دائمة بين هذه المتغيرات، لذا نستخدم اختبار F-Bounds. إذا كانت قيمة إحصائية F أكبر من القيم الحرجة لكل من الحد الأدنى والحد الأقصى، ويتم رفض الفرضية العدمية، وبالتالي استنتاج وجود علاقة بين المتغيرات. (Pesaran, 2001, p. 294)

رابعا - تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Estimate ARDL model :

إذا أكدت النتائج السابقة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، يصبح من الضروري تقدير العلاقات التوازنية طويلة وقصيرة الأجل باستخدام نموذج ARDL. ويستعرض نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) قصير الأجل، كما أوضح (Banerjee)، ديناميكيات تصحيح الخطأ (EC) ودورها في قياس سرعة تعديل المتغير التابع تجاه وضعه التوازني الطويل الأجل. ويوضح هذا النموذج مدى سرعة تحرك المتغير لاستعادة التوازن داخل إطار ديناميكي، وعادة ما يتجلى ذلك من خلال معامل ذي دلالة إحصائية يحمل إشارة سالبة. تؤكد أهمية معامل "EC" ليس فقط على وجود علاقة طويلة أجل مستقرة، ولكنها تؤكد أيضاً على العملية التي يتم من خلالها تصحيح الانحرافات عن مستويات التوازن الطويل الأجل في الفترة الحالية بنسبة معينة، وعادة ما يتم التعبير عنها كآلية تصحيح الخطأ (ECM)، في الفترات اللاحقة لاستعادة التوازن. (Anindya Banerjee, 1998, p. 297)

خامسا - اختبار التشخيص **Diagnostic Test** :

تحدث الارتباطات الذاتية في السلسلة الزمنية عندما تكون كل ملاحظة مرتبطة بسابقتها، مما يؤدي إلى أن يكون التباين في كل ملاحظة مفسرًا جزئيًا من خلال انحدارها على الملاحظة السابقة، ونتيجة لذلك، قد تتأثر صلاحية اختبارات T، واختبارات F، أو فترات الثقة، حيث يتم عادة تقدير تباينات المعاملات إما بشكل مفرط أو أقل من اللازم، ويمكن أن يؤدي هذا إلى استنتاجات مظلمة حول أهمية المعلمات في النموذج (abibo, 2022, p. 184)

• اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي:

تتمثل ميزة هذا الاختبار في أنه يسمح للباحثين باختبار الارتباط التسلسلي من خلال عدد من التأخيرات بجانب التأخير الواحد، وهو الارتباط بين البواقي بين الزمن t والزمن t-k حيث k هو عدد التأخيرات (Okunade, 2020, p. 28)

• اختبار التباين غير المتجانس :

تم تنفيذ اختبار بريوش-باغان-غودفري لتحديد ومعالجة أي أسباب محتملة لمشكلة التباين غير المتجانس .

• تشخيص الاستقرار:

يتم استخدام اختبار CUSUM واختبار CUSUMQ على بواقي النموذج لتقييم ثبات المعاملات الطويلة الأجل، التي تساهم في تشغيل تصحيح الخطأ، إلى جانب الديناميكيات قصيرة الأجل، ويتطلب ضمان الاستقرار في كل من الديناميكيات قصيرة الأجل والمعلمات طويلة الأجل أن تبقى إحصائيات CUSUM و CUSUMQ تحت مستوى 5% (abibo, 2022, p. 193)

• البواقي ذات التوزيع الطبيعي :

لفهم النتائج، نقوم بتقييم ما إذا كانت قيمة p أقل من مستوى الدلالة 0.05، فإذا كانت قيمة p أقل من 0.05، نستنتج أن مجموعة البيانات لا تتبع توزيعًا طبيعيًا، بالمقابل، إذا تجاوزت قيمة p عتبة 0.05، نستنتج أن مجموعة البيانات تتبع توزيعًا طبيعيًا (Thadewald, 2007, p. 34)

2.3.2 تحليل نتائج الدراسة القياسية:

من أجل دراسة فرضية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على ميزان المدفوعات BOP في الجزائر تم اعتماد البيانات السنوية المبينة في الجدول رقم 1 و الجدول رقم 4 الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2022، حيث جاء النموذج باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر FDI كمتغير مستقل وميزان المدفوعات POB كمتغير تابع واستخدام سلاسل زمنية تحتوي على 32 مشاهدة

اولا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة Unit Root Test :

- تحليل نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) باستخدام اختبار PP

الجدول رقم 5 : نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) باستخدام اختبار PP

	عند المستوى I (0) At Level		
		BOP	FDI
باستخدام ثابت With Constant	t-Statistic	-1.8634	-2.2549
	Prob.	0.3446	0.1921
باستخدام ثابت واتجاه With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7784	-2.1374
	Prob.	0.6915	0.5064
بدون ثابت ولا اتجاه Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8446	-1.2716
	Prob.	0.0627	0.1832
	عند الفرق الأول I (1) At First Difference		
		d(BOP)	d(FDI)
باستخدام ثابت With Constant	t-Statistic	-4.8679	-8.2489
	Prob.	0.0004	0.0000
باستخدام ثابت واتجاه With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7467	-8.5261
	Prob.	0.0033	0.0000
بدون ثابت ولا اتجاه Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9441	-8.3884
	Prob.	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

• فهم الجدول :

1: At Level عند المستوى I(0):

• باستخدام ثابت:

- قيمة BOP t-Statistic هي -1.8634، وقيمة الاحتمال (Prob) هي 0.3446، مما يشير إلى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة عند أي مستوى معنوي تقليدي (1%، 5%، أو 10%).

- قيمة FDI t-Statistic هي -2.2549، وقيمة الاحتمال هي 0.1921، وهي أيضاً غير مستقرة

- باستخدام ثابت واتجاه:
- قيمة BOP t-Statistic هي 1.7784 - وقيمة الاحتمال هي 0.6915، يشير إلى عدم استقرار السلسلة.
- قيمة FDI t-Statistic هي 2.1374 - وقيمة الاحتمال هي 0.5064، مما يعني أنها غير مستقرة.
- بدون ثابت ولا اتجاه:
- قيمة BOP t-Statistic هي 1.8446 - وقيمة الاحتمال هي 0.0627، وهي معنوية عند مستوى 10% ولكن غير معنوية عند 5% أو 1%.
- قيمة FDI t-Statistic هي 1.2716 - وقيمة الاحتمال هي 0.1832، وهي غير معنوية

2 : At First Difference عند الفرق الأول I(1)

- باستخدام ثابت:
- قيمة BOP t-Statistic هي 4.8679 - وقيمة الاحتمال هي 0.0004، وهي معنوية عند مستوى 1%، مما يشير إلى استقرار السلسلة
- قيمة FDI t-Statistic هي 8.2489 - وقيمة الاحتمال هي 0.0000، وهي أيضاً مستقرة.
- باستخدام ثابت واتجاه:
- قيمة BOP t-Statistic هي 4.7467 - وقيمة الاحتمال هي 0.0033، وهي معنوية عند مستوى 1%.
- قيمة FDI t-Statistic هي 8.5261 - وقيمة الاحتمال هي 0.0000، مما يشير إلى استقرار السلسلة.
- بدون ثابت ولا اتجاه:
- قيمة BOP t-Statistic هي 4.9441 - وقيمة الاحتمال هي 0.0000، مما يشير إلى استقرار السلسلة.
- قيمة FDI t-Statistic هي 8.3884 - وقيمة الاحتمال هي 0.0000، وهي معنوية أيضاً عند مستوى 1%.

- تحليل نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) باستخدام اختبار ADF

الجدول رقم 6 : نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) باستخدام اختبار ADF :

<u>عند المستوى ا (0) Level (0) At</u>			
		BOP	FDI
باستخدام ثابت With Constant	t-Statistic	-1.7731	-2.3208
	Prob.	0.3865	0.1719
باستخدام ثابت واتجاه With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6778	-2.1487
	Prob.	0.7377	0.5005
بدون ثابت ولا اتجاه Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7586	-0.8989
	Prob.	0.0747	0.3189
<u>عند الفرق الأول ا (1) First Difference (1) At</u>			
		d(BOP)	d(FDI)
باستخدام ثابت With Constant	t-Statistic	-4.8657	-8.1537
	Prob.	0.0004	0.0000
باستخدام ثابت واتجاه With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7864	-8.3094
	Prob.	0.0030	0.0000
بدون ثابت ولا اتجاه Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9419	-8.2934
	Prob.	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

• فهم الجدول:

1: At Level عند المستوى ا (0) I(0):

• باستخدام ثابت :

- قيمة BOP t-Statistic هي -1.7731 ، وقيمة الاحتمال (Prob) هي 0.3865، مما يشير إلى أن السلسلة غير مستقرة.

- قيمة FDI t-Statistic هي -2.3208 ، وقيمة الاحتمال هي 0.1719، مما يشير إلى أنها غير مستقرة.

• باستخدام ثابت واتجاه:

- قيمة BOP t-Statistic هي -1.6778 وقيمة الاحتمال هي 0.7377، مما يعني أنها غير مستقرة.

- قيمة FDI t-Statistic هي -2.1487 وقيمة الاحتمال هي 0.5005، وهي غير مستقرة

• بدون ثابت ولا اتجاه :

- قيمة t-Statistic BOP هي -1.7586 وقيمة الاحتمال هي 0.0747، وهي معنوية عند مستوى 10% ولكن غير معنوية عند 5% أو 1%.

- قيمة t-Statistic FDI هي -0.8989 وقيمة الاحتمال هي 0.3189، مما يشير إلى عدم استقرار السلسلة.

2 : At First Difference عند الفرق الأول (1) I :

• باستخدام ثابت :

- قيمة t-Statistic BOP هي -4.8657 وقيمة الاحتمال هي 0.0004، مما يشير إلى استقرار السلسلة
- قيمة t-Statistic FDI هي -8.1537 وقيمة الاحتمال هي 0.0000، مما يعني استقرار السلسلة.

• باستخدام ثابت واتجاه :

- قيمة t-Statistic BOP هي -4.7864 وقيمة الاحتمال هي 0.0030، مما يشير إلى أن السلسلة مستقرة.
- قيمة t-Statistic FDI هي -8.3094 وقيمة الاحتمال هي 0.0000، مما يشير إلى استقرار السلسلة.

• بدون ثابت ولا اتجاه :

- قيمة t-Statistic BOP هي -4.9419 وقيمة الاحتمال هي 0.0000، مما يشير إلى أن السلسلة مستقرة.
- قيمة t-Statistic FDI هي -8.2934 وقيمة الاحتمال هي 0.0000، مما يشير إلى استقرار السلسلة.

- الاستنتاج :

نتائج اختبار فيليبس-بيرون (PP) واختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) في الجدولين رقم 5 و 6 تشير إلى نفس النتيجة العامة وهي أن السلاسل الزمنية لكل من ميزان المدفوعات (BOP) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) غير مستقرة عند المستوى (0) ولكنها تصبح مستقرة عند أخذ الفرق الأول (1) I، وهذا ما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) I، وبالتالي فإن هذه النتائج تسمح لنا بتطبيق منهجية ARDL

ثانيا- اختيار النموذج الأمثل:

تساعد بيانات Akaike Information Criterion (AIC) في اختيار النموذج الأمثل من بين عدة نماذج تم تقديرها باستخدام منهجية Autoregressive Distributed Lag (ARDL) لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر

الجدول رقم 7 : جدول أكايك للنموذج الامثل

Table Akaike information criterion Top 10 Models

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: BOP						
Date: 09/08/24 Time: 22:49						
Sample: 1990 2022						
Included observations: 25						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
12	-234.764270	21.063689	21.947230	21.298093	0.750862	ARDL(8, 8)
2	-234.345205	21.112100	22.044726	21.359526	0.711295	ARDL(9, 8)
13	-236.450668	21.120889	21.955344	21.342270	0.754232	ARDL(8, 7)
11	-234.760439	21.146703	22.079329	21.394129	0.701130	ARDL(8, 9)
3	-235.949098	21.162425	22.045965	21.396828	0.725008	ARDL(9, 7)
1	-234.337474	21.194790	22.176501	21.455238	0.639351	ARDL(9, 9)
4	-237.703616	21.225301	22.059756	21.446682	0.727183	ARDL(9, 6)
14	-239.632842	21.302737	22.088106	21.511096	0.719650	ARDL(8, 6)
10	-244.789704	21.315809	21.855750	21.459055	0.734857	ARDL(9, 0)
81	-244.266838	21.355570	21.944597	21.511839	0.725009	ARDL(1, 9)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

- فهم الجدول:
- Model : يمثل التركيبة الخاصة بكل نموذج من نماذج ARDL التي تم تقديرها.
- LogL (Log-Likelihood) : يمثل هذا القياس احتمال النموذج بناءً على البيانات المقدمة. كلما زادت قيمة LogL زاد احتمال النموذج.
- AIC (Akaike Information Criterion) : هو مؤشر يستخدم للمفاضلة بين النماذج، حيث يتم اختيار النموذج الذي يمتلك أقل قيمة AIC ، و AIC. يعتبر من المؤشرات المهمة لأنه يأخذ في الاعتبار جودة التلائم وكذلك عدد المعلمات المستخدمة في النموذج، مما يساعد على تجنب الإفراط في التقدير.
- BIC (Bayesian Information Criterion) و HQ (Hannan-Quinn Criterion) : هما مؤشرات مشابهة لـ AIC لكن مع مقاييس تعقبية مختلفة لعدد المعلمات، و يفضل استخدام BIC و HQ عند الحاجة لتقدير نماذج أكثر بساطة.

• (Adj. R-sq (Adjusted R-squared) : يعكس مدى تفسير المتغيرات المستقلة في النموذج للتباين في المتغير التابع (BOP) بعد ضبط التأثير لعدد المتغيرات التفسيرية المستخدمة.

• Specification : الأرقام بين الأقواس تشير إلى عدد الفترات المتأخرة المستخدمة لكل من المتغيرين BOP و FDI

• تحليل النتائج:

• النموذج 12 (ARDL(8, 8)) :

- يحتوي على أقل قيمة AIC (21.063689) ، مما يشير إلى أنه النموذج الأكثر تفضيلاً بناءً على معيار AIC

- قيمة LogL (-234.764270) جيدة مقارنةً بالنماذج الأخرى.

- Adj. R-sq = 0.750862 يشير إلى أن النموذج يفسر حوالي 75% من التباين في ميزان المدفوعات، مما يعكس جودة تلاؤم جيدة.

• النموذج 2 (ARDL(9, 8)) :

- يمتلك ثاني أقل قيمة AIC (21.112100) مما يعني أنه قريب من النموذج الأول من حيث الكفاءة.

- Adj. R-sq = 0.711295 ، يعني أن النموذج يفسر 71% من التباين في ميزان المدفوعات.

• النموذج 13 (ARDL(8, 7)) :

- تمتلك قيمة AIC قدرها 21.120889 وهي قريبة جداً من النموذج 12 و 2.

- Adj. R-sq = 0.754232 ، وهو أعلى بقليل من النموذج 12 ، مما يشير إلى تفسير أفضل للتباين في ميزان المدفوعات.

• الاستنتاج:

بناءً على معيار AIC في الجدول رقم 7 ، يعد النموذج 12 (ARDL(8, 8)) هو النموذج الأفضل لتفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر. هذا النموذج يمتاز بأقل قيمة AIC وأداء جيد في مؤشر R-squared ، مما يعكس تلاؤماً قوياً مع البيانات

ثالثا- اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود : ARDL Bounds Test for Co-integration

يتم تحليل اختبار حدود للتكامل المشترك لتحديد ما إذا كان هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر.

الجدول رقم 8 : نتائج اختبار الحدود ARDL Bounds Test

ARDL Bounds Test for Co-integration				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.552253	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

- فهم الجدول:
- **Null Hypothesis** : الفرضية العدمية تفترض عدم وجود علاقة طويلة الأجل (No levels relationship) بين المتغيرات.
- **F-statistic** : القيمة الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضية العدمية، ويتم مقارنة قيمة هذه الإحصائية بالحدود الحرجة (Critical Bounds) عند مستويات معنوية مختلفة.
- **K** : عدد المتغيرات المستقلة في النموذج في هذه الحالة، (k = 1)
- **Signifi** : تمثل مستويات المعنوية 10%، 5%، 2.5%، و 1%.
- **I(0)** : الحد الأدنى عندما تكون المتغيرات مستقرة (Stationary).
- **I(1)** : الحد الأعلى عندما تكون المتغيرات غير مستقرة وتحتاج إلى أخذ الفرق لتصبح مستقرة
- تحليل النتائج:
- **F-statistic** القيمة المقدرة لاختبار الحدود هي 5.552253
- **Critical Bounds** الحدود الحرجة :
 - عند مستوى معنوية 10% :

▪ I(0) : 3.02

▪ I(1) : 3.51

○ عند مستوى معنوية 5 %

▪ I(0) : 3.62

▪ I(1) : 4.16

○ عند مستوى معنوية 2.5 %

▪ I(0) : 4.18

▪ I(1) : 4.79

○ عند مستوى معنوية 1 %

▪ I(0) : 4.94

▪ I(1) : 5.58

• تفسير النتائج:

• مقارنة F-statistic بالحدود الحرجة:

○ عند مستوى 10 % : قيمة (5.552253) F-statistic أكبر من كل من I(0) (3.02) و I(1) (3.51).

هذا يشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 10%.

○ عند مستوى 5 % : قيمة (5.552253) F-statistic أكبر أيضًا من I(0) (3.62) و I(1) (4.16)، مما

يعني رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.

○ عند مستوى 2.5% : قيمة (5.552253) F-statistic أكبر من I(0) (4.18) و I(1) (4.79)، مما يشير

إلى وجود علاقة طويلة الأجل عند هذا المستوى أيضًا.

• الاستنتاج:

بناءً على نتائج اختبار حدود ARDL للتكامل المشترك في الجدول رقم 8 :

• يمكن رفض الفرضية العدمية (عدم وجود علاقة طويلة الأجل) عند مستوى معنوي 2.5%

• يوجد دليل قوي على وجود علاقة تكامل مشترك (تكامل طويل الأجل) بين ميزان المدفوعات (BOP)

والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

رابعا - تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Estimate ARDL mode :

بعد تأكيد وجود التكامل المشترك، يمكن المتابعة باستخدام نموذج ARDL لتحليل ديناميكية العلاقة بين المتغيرين على المدى الطويل والقصير، كما يمكن أيضاً تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لفهم كيفية استجابة التغيرات في المدى القصير للانحرافات عن العلاقة طويلة الأجل.

أ - تحليل نتائج المدى الطويل لنموذج ARDL (Auto-Regressive Distributed Lag) :

الجدول رقم 9 : نتائج المدى الطويل لنموذج ARDL

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	5.941013	1.686049	3.523631	0.0097
C	-3369.707	2042.147	-1.650080	0.1429

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

تحليل نتائج المدى الطويل لنموذج ARDL (Auto-Regressive Distributed Lag) هو خطوة حاسمة لفهم العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات (BOP) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). يُظهر الجدول أدناه تقديرات المدى الطويل:

1. المتغيرات والنموذج:

- FDI : يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- C : يمثل الثابت في المعادلة.

2. تفسير المعاملات:

- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI :

- القيمة المقدرة للمعامل Coefficient : 5.941013
- الخطأ المعياري Std. Error : 1.686049
- t-Statistic : 3.523631
- Prob : 0.0097

التحليل:

○ المعامل المقدر للاستثمار الأجنبي المباشر هو 5,9410، مما يعني أن زيادة وحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات بمقدار 5,941 وحدة على المدى الطويل.

- قيمة t-Statistic المرتفعة نسبياً (3.5236) تشير إلى أن هذا المعامل معنوي إحصائياً.
- قيمة الاحتمال (Prob.) هي 0.0097، مما يعني أن النتائج معنوية عند مستوى 1% و5%. وهذا يعزز من قوة الدليل على وجود تأثير إيجابي طويل الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر.

- قيمة المعامل الثابت C :

- القيمة المقدرة للمعامل : -3369.707
- الخطأ المعياري Std. Error : 2042.147
- t-Statistic : -1.650080
- Prob : 0.1429

التحليل:

- المعامل المقدر للثابت (C) هو -3369.707، مما يعني أن هناك تأثيراً سالباً ثابتاً بمقدار 3369.707 وحدة على ميزان المدفوعات عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر صفرًا.
- ومع ذلك، فإن قيمة t-Statistic المنخفضة نسبياً (-1.650080) وقيمة الاحتمال (0.1429) تشير إلى أن هذا المعامل غير معنوي إحصائياً عند مستويات المعنوية التقليدية (5% أو 1%). لذا، قد لا يكون للثابت أهمية كبيرة في تحديد ميزان المدفوعات في هذا النموذج.
- وعليه يمكن تقدير النموذج بـ $BOP = -3369.707 + 5,94 FDI$

3. الاستنتاج:

عند تحليل الجدول رقم 9 نستنتج ان :

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له تأثير إيجابي ومعنوي على ميزان المدفوعات (BOP) في الجزائر على المدى الطويل، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة تزيد من ميزان المدفوعات بحوالي 5,941 وحدة.
 - الثابت (C) على الرغم من كونه سالباً وكبيراً، إلا أنه غير معنوي إحصائياً، مما يعني أنه قد لا يكون له تأثير كبير على ميزان المدفوعات في هذا النموذج.
- الاستنتاج المستمد من نتائج نموذج ARDL يسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تحسين ميزان المدفوعات (BOP) في الجزائر على المدى الطويل، لقد أظهرت النتائج أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار واحد مليون دولار تساهم في زيادة ميزان المدفوعات بحوالي 5,941 مليون دولار. هذه العلاقة الإيجابية والمعنوية إحصائياً تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير ملموس على تحسين الوضع المالي الخارجي للجزائر.

ب : تحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL :

الجدول رقم 10 : نتائج تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(BOP)				
Selected Model: ARDL(8, 8)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/08/24 Time: 22:54				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 25				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BOP(-1))	1.366669	0.362275	3.772458	0.0070
D(BOP(-2))	1.439129	0.427810	3.363942	0.0120
D(BOP(-3))	1.369653	0.337849	4.054042	0.0048
D(BOP(-4))	1.298840	0.358247	3.625541	0.0084
D(BOP(-5))	1.386243	0.342010	4.053224	0.0049
D(BOP(-6))	0.490477	0.374858	1.308434	0.2320
D(BOP(-7))	1.196718	0.369085	3.242387	0.0142
D(FDI)	17.46963	4.564038	3.827670	0.0065
D(FDI(-1))	-6.219562	4.358091	-1.427130	0.1966
D(FDI(-2))	-1.669812	3.431708	-0.486584	0.6414
D(FDI(-3))	-1.311459	3.210432	-0.408499	0.6951
D(FDI(-4))	0.843453	4.048240	0.208351	0.8409
D(FDI(-5))	5.979815	4.044606	1.478467	0.1828
D(FDI(-6))	17.58629	5.418610	3.245536	0.0141
D(FDI(-7))	10.35266	7.760536	1.334013	0.2240
CointEq(-1)*	-2.316910	0.500659	-4.627725	0.0024
R-squared	0.845040	Mean dependent var	692.3200	
Adjusted R-squared	0.586774	S.D. dependent var	11214.75	
S.E. of regression	7209.141	Akaike info criterion	20.86244	
Sum squared resid	4.68E+08	Schwarz criterion	21.64252	
Log likelihood	-244.7804	Hannan-Quinn criter.	21.07880	
Durbin-Watson stat	2.126548			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

نموذج تصحيح الخطأ (ECM) يمثل جزءاً هاماً من تحليل ARDL، حيث يعكس كيفية تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل في المتغير التابع -ميزان المدفوعات- BOP للوصول إلى التوازن طويل الأجل بعد صدمة ما، ويركز التحليل على ديناميكيات المدى القصير وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

1 تحليل المتغيرات قصيرة الأجل:

• المعاملات الزمنية لميزان المدفوعات D(BOP(-1)) إلى D(BOP(-7)):

- تُظهر النتائج أن المتغيرات الزمنية السابقة لميزان المدفوعات تمتلك معاملات إيجابية وكبيرة من حيث القيمة المطلقة، مما يشير إلى أن ميزان المدفوعات يميل إلى التأثر بقيمه السابقة، وهو أمر شائع في السلاسل الزمنية التي تمتلك خاصية التباطؤ الذاتي.
- جميع المعاملات معنوية إحصائياً ($p < 0.05$)، مما يعني أن التأثيرات الزمنية للمدفوعات السابقة على المدفوعات الحالية هي مؤثرة.

• الاستثمار الأجنبي المباشر (D(FDI)) والتأثيرات الزمنية:

- المتغير الأول للاستثمار الأجنبي المباشر D(FDI) له معامل موجب (17.46963) ومعنوي إحصائياً ($p = 0.0065$). هذا يشير إلى أن الزيادة الفورية في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى تحسن فوري في ميزان المدفوعات.
- هناك بعض المتغيرات الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر التي تمتلك معاملات سالبة، مما يشير إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون متأرجحاً على المدى القصير، وربما يعكس تقلبات أو استجابة غير خطية للمدخلات الاستثمارية.

2 معامل تصحيح الخطأ: (CointEq(-1))

• CointEq(-1)*:

- القيمة -2.316910 لمعامل تصحيح الخطأ تشير إلى أن 231.69% من الانحرافات عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحها في الفترة الزمنية التالية، والمعامل السالب يعكس حركة العودة إلى التوازن.
- هذا المعامل مهم للغاية ($p = 0.0024$)، مما يعزز فكرة أن ميزان المدفوعات يتكيف بسرعة كبيرة مع الاختلالات للوصول إلى التوازن بعد أي صدمة.

3 تقييم جودة النموذج :

• Adjusted R-squared = 0.586774 و R-squared = 0.845040

- هذه القيم تشير إلى أن النموذج يفسر حوالي 84.5% من التباين في المتغير التابع (BOP) باستخدام المتغيرات المستقلة والمتأخرة، ورغم أن القيمة المعدلة أقل (58.7%)، إلا أن النموذج لا يزال يقدم تفسيراً قوياً للبيانات.

• Durbin-Watson stat = 2.126548:

○ القيمة قريبة من 2، مما يشير إلى عدم وجود مشاكل خطيرة في الارتباط الذاتي في بقايا النموذج.

4 الاستنتاجات العامة:

عند تحليل الجدول رقم 10 نستنتج ان :

- التأثيرات قصيرة الأجل: أظهرت النتائج أن ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير بتاريخه السابق، مما يعكس الطبيعة الديناميكية لهذا المتغير، كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا هامًا في تحسين ميزان المدفوعات على المدى القصير، رغم أن تأثيراته قد تكون غير مستقرة في بعض الفترات الزمنية.
- التصحيح طويل الأجل: معامل تصحيح الخطأ الكبير والسالب يشير إلى أن النظام يمتلك قدرة تصحيح قوية، حيث يتم تصحيح الأخطاء والانحرافات عن التوازن طويل الأجل بسرعة، مما يعزز من استقرار النظام.

خامسا - اختبار التشخيص Diagnostic Tes :

أ : تحليل اختبار Breusch-Godfrey لتسلسل الارتباط الذاتي (Serial Correlation) :

الجدول رقم 11 : اختبار Breusch-Godfrey لتسلسل الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.409347	Prob. F(2,5)	0.6845
Obs*R-squared	3.517516	Prob. Chi-Square(2)	0.1723

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

اختبار Breusch-Godfrey يُستخدم للتحقق من وجود الارتباط الذاتي في البقايا (residuals) للنموذج الاقتصادي، فإذا كان هناك ارتباط ذاتي في البقايا، فهذا يعني أن الأخطاء في النمذجة ليست مستقلة، مما قد يؤدي إلى تقديرات غير فعالة للمعاملات الإحصائية ويؤثر على صحة النتائج الاستدلالية.

- 1 . الفرضية الأساسية: (Null Hypothesis)
- H0 : لا يوجد ارتباط ذاتي في البقايا حتى لاثنين من التأخيرات. (lags)
- 2 . النتائج الرئيسية:

• إحصائية (F-statistic) F :

- القيمة المحسوبة هي 0.409347 مع قيمة احتمالية 0.6845.
- نظراً لأن قيمة الاحتمالية أكبر بكثير من مستوى الدلالة التقليدي (مثل 0.05 أو 0.10)، فإننا لا نرفض الفرضية الأساسية.
- هذا يشير إلى أن هناك أدلة غير كافية لوجود ارتباط ذاتي في البقايا عند مستوى تأخير يصل إلى 2.

• Obs*R-squared :

- القيمة المحسوبة هي 3.517516 مع قيمة احتمالية 0.1723.
- مرة أخرى، نظراً لأن قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، لا يمكن رفض الفرضية الأساسية، مما يعزز الاستنتاج بأن الارتباط الذاتي غير موجود.

• 3. الاستنتاج :

عند تحليل الجدول رقم 11 يتبين ان :

• عدم وجود ارتباط ذاتي:

- النتائج تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي في بقاياه حتى لاثنين من التأخيرات الزمنية، وهذا يعني أن الأخطاء في النموذج هي مستقلة عبر الزمن، مما يزيد من فعالية تقديرات المعاملات ويجعل استنتاجات النموذج أكثر موثوقية.

• تأثيرات على موثوقية النموذج :

- غياب الارتباط الذاتي يعزز من مصداقية النموذج ويشير إلى أن النتائج التي تم الحصول عليها من نموذج ARDL واختبارات تصحيح الخطأ (ECM) هي نتائج موثوقة وقابلة للاستخدام في صنع القرارات الاقتصادية.

• توصيات إضافية:

- مواصلة الفحص: على الرغم من أن الاختبار يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي، يُنصح دائماً بإجراء اختبارات إضافية للتحقق من جودة النموذج، مثل اختبارات الاستقرار الهيكلي واختبارات التوزيع الطبيعي للبقايا.

ب : تحليل اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم التجانس (Heteroskedasticity) :

الجدول رقم 12 : تحليل اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لعدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.219113	Prob. F(17,7)	0.4163
Obs*R-squared	18.68799	Prob. Chi-Square(17)	0.3467
Scaled explained SS	1.330082	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey يُستخدم للتحقق من وجود عدم التجانس في تباين البقايا في النموذج الاقتصادي، وعدم التجانس يعني أن تباين البقايا يختلف عبر القيم المختلفة للمتغيرات التفسيرية، مما قد يؤدي إلى تقديرات غير فعالة للمعاملات الإحصائية ويؤثر على صحة استنتاجات النموذج.

1 . الفرضية الأساسية (Null Hypothesis) :

• H_0 : تباين البقايا متجانس (homoskedasticity).

2 . النتائج الرئيسية :

• إحصائية F (F-statistic) :

○ القيمة المحسوبة هي 1.219113 مع قيمة احتمالية 0.4163.

○ بما أن قيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة التقليدي (مثل 0.05 أو 0.10)، فإننا لا نرفض الفرضية الأساسية.

○ هذا يشير إلى أنه لا يوجد دليل كافٍ لوجود عدم التجانس في تباين البقايا عند مستوى الدلالة المحدد.

• $Obs \cdot R\text{-squared}$:

○ القيمة المحسوبة هي 18.68799 مع قيمة احتمالية 0.3467.

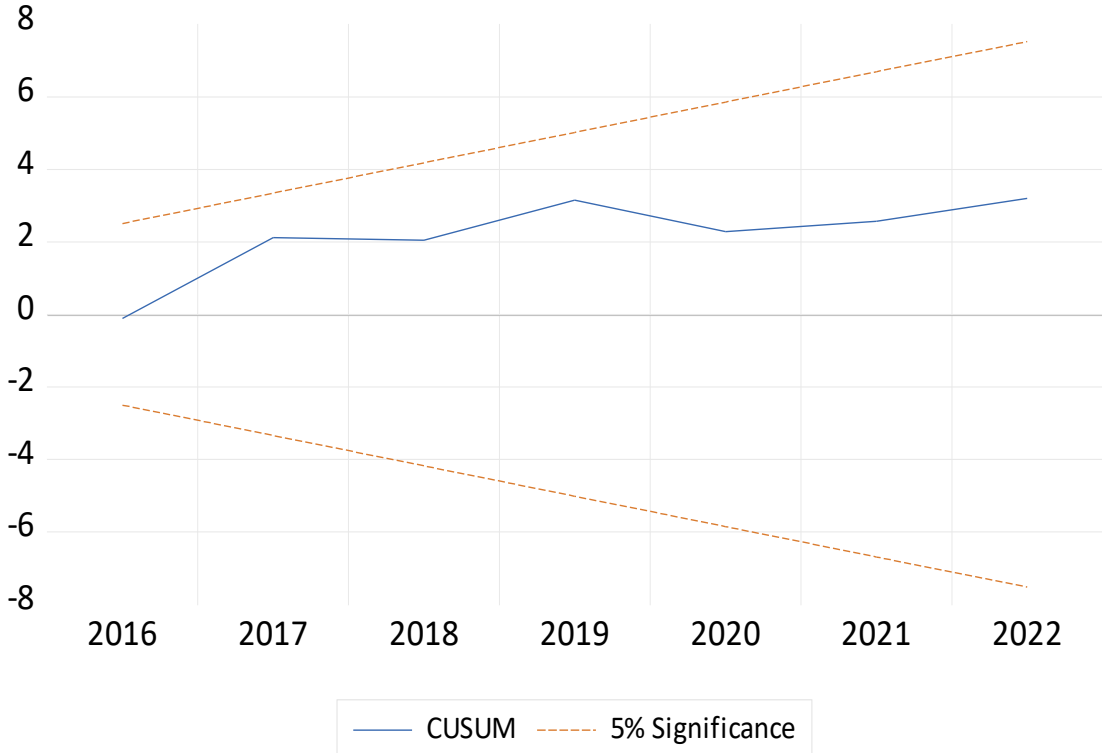
○ نظرًا لأن قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، فإننا لا نرفض الفرضية الأساسية، مما يشير إلى عدم وجود عدم التجانس في تباين البقايا.

• Scaled explained SS :

- القيمة المحسوبة هي 1.330082 مع قيمة احتمالية 1.0000 .
- القيمة الاحتمالية هنا تشير إلى أنه لا يوجد دليل على عدم التجانس، حيث أن القيمة الاحتمالية قريبة من 1.
- 3 . الاستنتاج :
- عند تحليل الجدول رقم 12 التجانس في تباين البقايا يتبين ان:
 - النتائج تشير إلى عدم وجود عدم تجانس في تباين البقايا، وهذا يعني أن تباين البقايا ثابت عبر القيم المختلفة للمتغيرات التفسيرية، مما يعزز من فعالية تقديرات المعاملات في النموذج.
 - تأثيرات على موثوقية النموذج:
 - عدم وجود عدم التجانس يعني أن الافتراضات الأساسية للنموذج صحيحة، مما يجعل نتائج النموذج أكثر موثوقية ويمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات الاقتصادية.
 - توصيات إضافية:
 - مواصلة التحقق من الافتراضات :حتى مع عدم وجود عدم تجانس، من المهم متابعة التحقق من الافتراضات الأخرى للنموذج مثل الاستقلالية والتوزيع الطبيعي للبقايا لضمان نتائج دقيقة.

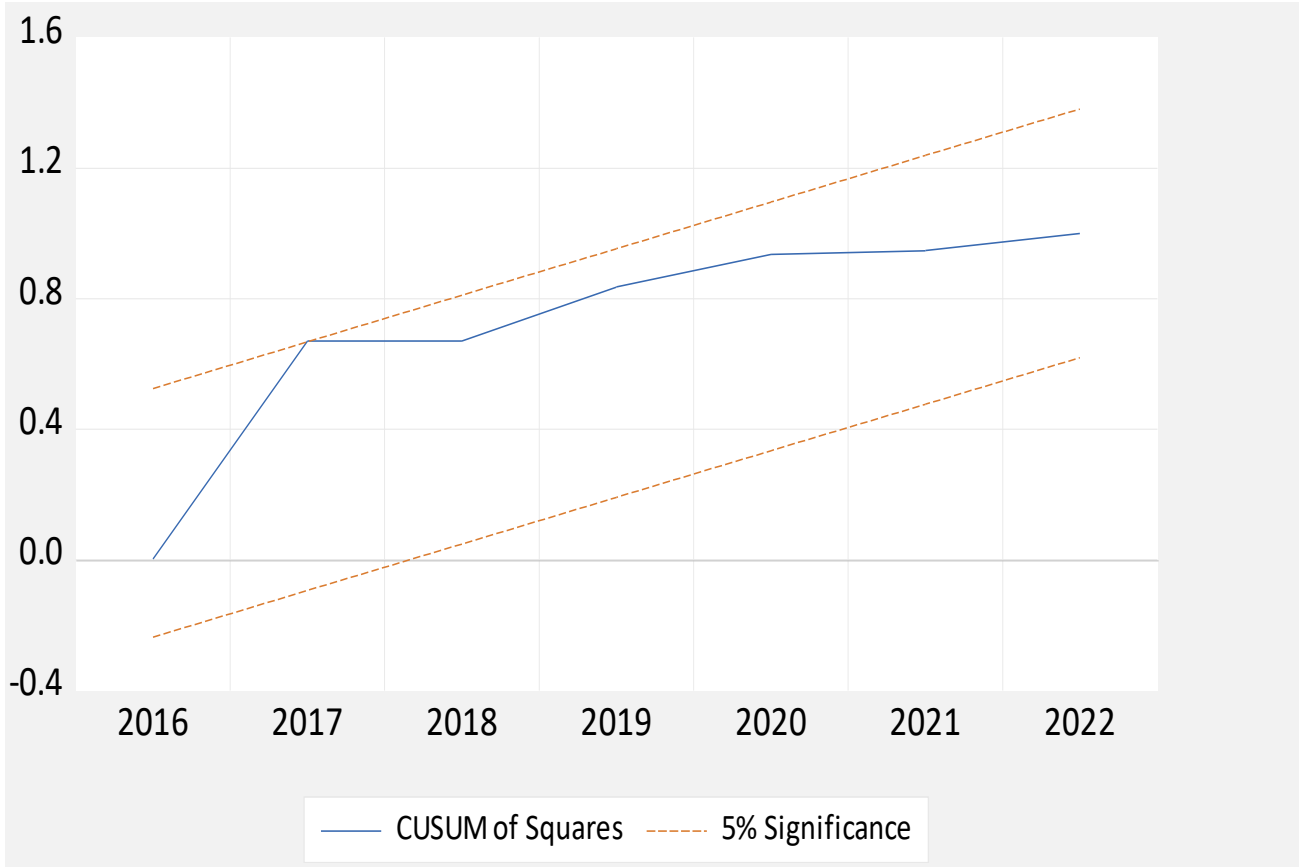
ج - تشخيص الاستقرار الهيكلي للنموذج : CUSUM an CUSUMSQ test

الشكل رقم 6 : اختبار مجموع الفروق التراكمية للبواقي CUSUM



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

الشكل رقم 7: اختبار تراكم مربعات البواقي CUSUMSQ

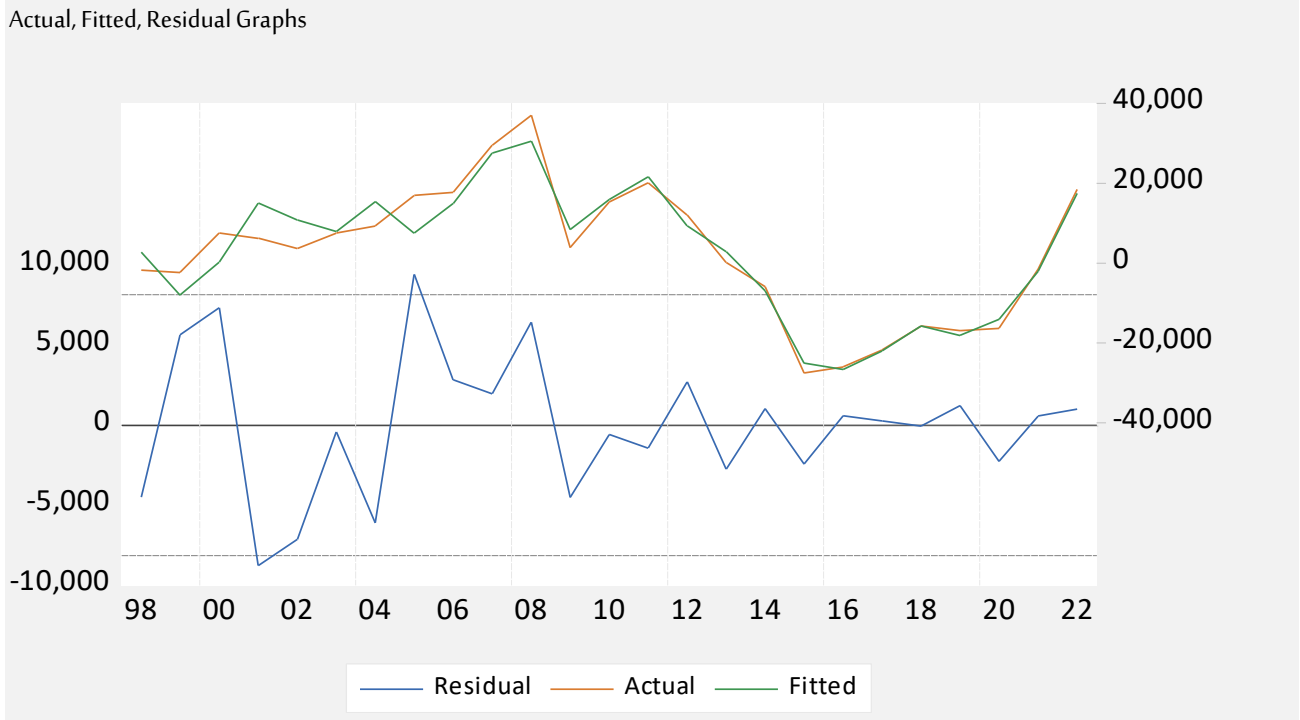


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

الرسوم البيانية في الشكل رقم (6) و (7) توضح بجلاء أن عدم وجود تقاطع بين مخططات CUSUM و CUSUMQ وخطوط عتبة 5% يشير إلى أن المعاملات المقدرة تحافظ على استقرارها طوال فترة الدراسة، وهذا الاستقرار يعزز بشكل كبير من موثوقية معاملات الانحدار.

د - تحليل البواقي Residuals Analysis :

الشكل رقم 8 : توزيع البواقي

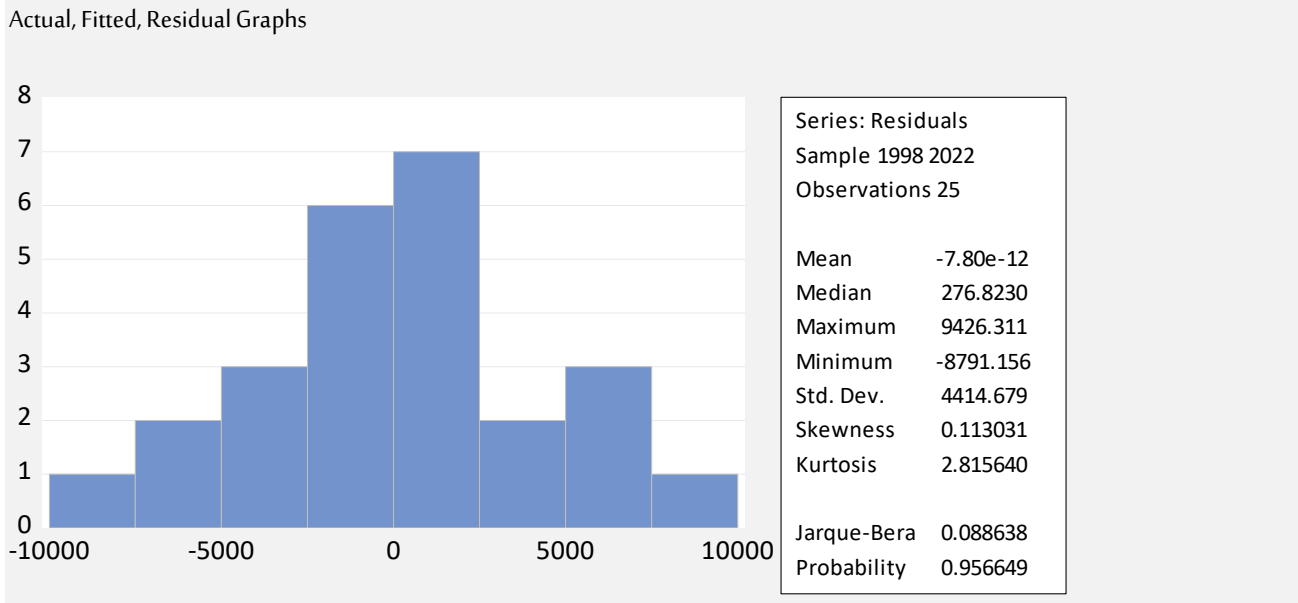


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

عند فحص الشكل رقم 8، يتضح بجلاء وجود تطابق وثيق بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، مما يشير إلى فعالية النموذج، وهذا التطابق يدل على أن النموذج يلتقط بدقة الأنماط والتوجهات في البيانات، ويعكس قدرة النموذج على التنبؤ بشكل موثوق، كما يعزز هذا التوافق من مصداقية النموذج وقدرته على تقديم نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق في السياقات العملية.

هـ - اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا:

الشكل رقم 9 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

في هذا التحليل، سنقوم بمراجعة الإحصائيات الموجزة لبقايا (residuals) النموذج، وهي جزء أساسي لفهم جودة النموذج وصحته.

1 . الإحصائيات الموجزة للبقايا :

• المتوسط (Mean) :

○ القيمة: $-7.80e-12$ قريب جداً من الصفر

○ التحليل: يشير المتوسط القريب من الصفر إلى أن النموذج متوازن جيداً حول الصفر، مما يعني أن الأخطاء المودعة ليست متحيزة.

• التواء (Skewness) :

○ القيمة: 0.113031 .

○ التحليل: التواء قريب من الصفر يشير إلى توزيع تقريبي طبيعي للبقايا، مع عدم وجود انحراف كبير يميناً أو يساراً.

• الزوائد (Kurtosis) :

○ القيمة: 2.815640 .

○ التحليل: القيمة أقل من 3 تعني أن التوزيع أكثر تساويًا (platykurtic) من التوزيع الطبيعي، والبقايا لا تظهر تركيزًا كبيرًا حول المتوسط.

2. اختبار Jarque-Bera :

• Jarque-Bera Statistic :

○ القيمة : 0.088638 .

○ التحليل: اختبار Jarque-Bera يقيس مدى تطابق توزيع البقايا مع التوزيع الطبيعي من حيث الالتواء والزوائد، والقيمة القريبة من الصفر تشير إلى أن البقايا تتبع التوزيع الطبيعي بشكل جيد.

• Probability :

○ القيمة : 0.956649 .

○ التحليل: بما أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة التقليدي (مثل 0.05)، فإننا لا نرفض الفرضية الأساسية، مما يشير إلى أن البقايا تتبع التوزيع الطبيعي.

3 . الاستنتاجات :

عند تحليل الشكل رقم 9 يتبين ان :

• توازن النموذج:

○ بما أن المتوسط قريب من الصفر والاختبارات الأخرى تدعم فرضية التوزيع الطبيعي للبقايا، فإن النموذج يبدو أنه متوازن بشكل جيد ولا يعاني من تحيز كبير.

• توزيع طبيعي:

○ البقايا تتبع توزيعًا طبيعيًا جيدًا، مما يعزز من مصداقية النموذج ويجعل النتائج أكثر موثوقية.

4.2 مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها :

1 . تحليل المعاملات الاقتصادية:

تحليل نتائج المدى الطويل لنموذج ARDL يشير بوضوح إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يلعب دورًا حاسمًا في تحسين ميزان المدفوعات (BOP) في الجزائر، ويظهر المعامل المقدر للاستثمار الأجنبي المباشر بقدر 5,941 مشيرًا إلى أن هناك علاقة إيجابية وطويلة الأجل بين FDI وBOP، حيث يساهم كل 1 مليون دولار زيادة في FDI في رفع ميزان المدفوعات بمقدار 5,941 مليون دولار، وهذا يدل على أن تدفقات رأس المال الأجنبي لها أثر مباشر على تحسين الوضع المالي الخارجي للجزائر.

وهذه النتيجة ليست مفاجئة، إذ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غالبًا ما تساهم في زيادة الإنتاجية، توفير الوظائف، وتحسين التوازن التجاري من خلال زيادة الصادرات أو تقليل الاعتماد على الواردات.

2. التوافق بين النتائج والسياسات الحكومية:

أ. تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتفق نتائج بحثنا مع السياسات الجزائرية التي تسعى لتعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يشير البحث إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعزز الاستقرار الاقتصادي من خلال:

- زيادة الاحتياطات الأجنبية: هذا يتماشى مع سياسة الحكومة الجزائرية في محاولة لتعزيز الاحتياطات النقدية التي تدعم الاستقرار المالي وتلبية الالتزامات الدولية.
- تحسين البنية التحتية: ينعكس هذا على تطلعات الحكومة في تطوير البنية التحتية الأساسية، التي تعزز بيئة الأعمال وتجذب استثمارات إضافية.
- نقل التكنولوجيا: يتوافق مع استراتيجية الحكومة لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي، مما يعزز القدرة الإنتاجية والتنافسية.
- خلق فرص العمل: ينسجم مع الأهداف الحكومية لتحسين مستويات المعيشة من خلال خفض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل.

ب. الإصلاحات القانونية كوسيلة لجذب الاستثمار:

تشير نتائج البحث إلى أن الإصلاحات القانونية التي قامت بها الجزائر تشكل أساسًا لتحفيز الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال:

- تخفيف القيود: تجسد نتائج البحث فعالية تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي في جذب المستثمرين.
- حماية حقوق المستثمرين: يتماشى هذا مع تحسين بيئة الاستثمار وحماية الحقوق القانونية، وهو ما يدعمه البحث من خلال التأكيد على زيادة الثقة في السوق.
- تحفيزات ضريبية: يدعم البحث فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات في قطاعات معينة.
- تطوير البنية التحتية القانونية: يعكس تحسين النظام القضائي دعمًا لبيئة الاستثمار من خلال ضمان الشفافية والعدالة.

ج. انعكاس السياسات على ميزان المدفوعات:

تؤكد نتائج البحث أن تطوير قانون الاستثمار له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات من خلال:

- زيادة الاحتياطات النقدية: يتماشى مع الهدف الحكومي في تعزيز الاحتياطات وتقليل العجز التجاري.
- تحسين أداء ميزان المدفوعات: يعكس زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات، وهو ما تركز عليه السياسات الاقتصادية الحالية

3. الواقع الاقتصادي والإصلاحات في الجزائر:

على مدى العقود الماضية، شهدت الجزائر عدة تحولات اقتصادية أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات المتعلقة بميزان المدفوعات. من بين هذه التحولات:

أ. قوانين الاستثمار: شهدت الجزائر تعديلات في قوانين الاستثمار الأجنبي، خاصة مع تبني قانون الاستثمار لعام 2016 والذي ركز على تخفيف القيود على الملكية الأجنبية، مما شجع على دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما قدمت الحكومة حوافز مالية وضريبية لجذب المستثمرين الأجانب، مما عزز البيئة الاستثمارية.

ب. الإصلاحات الاقتصادية: الحكومة الجزائرية اتخذت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية منذ الأزمة النفطية في 2014، هذه الإصلاحات شملت تنوع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على قطاع الطاقة، والاستثمار الأجنبي المباشر كان جزءاً من هذه الخطة، حيث سعت الجزائر لجذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، والتكنولوجيا.

ج. تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية: الظروف السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية تؤثر بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على النفط، تعرضت لضغوط مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، وهذا الانخفاض أثر على قدرتها على تمويل العجز في ميزان المدفوعات، مما دفعها إلى تعزيز الجهود لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4. التحديات:

- الاستقرار السياسي ومكافحة البيروقراطية: بالرغم من الإصلاحات، ما زالت هناك تحديات كبيرة تتعلق بالبيروقراطية والاستقرار السياسي، والمستثمرون الأجانب يفضلون البيئات الاقتصادية المستقرة،
- البنية التحتية والتنمية البشرية: رغم الجهود المبذولة، ما زالت الجزائر تحتاج إلى تحسين بنيتها التحتية وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لضمان أن تكون العمالة المحلية مؤهلة لاستيعاب التكنولوجيا والممارسات الحديثة التي تأتي مع تدفقات الاستثمار الأجنبي.

5. استنتاج:

النموذج يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل إيجابي ومؤثر في تحسين ميزان المدفوعات على المدى الطويل، وهذا يعكس حقيقة أن الجزائر، مثلها مثل العديد من الدول النامية، تعتمد بشكل كبير على رأس المال الأجنبي لتلبية احتياجاتها المالية، وخاصة في ظل التقلبات في أسعار السلع الأساسية مثل النفط، ومع ذلك،

لضمان الاستفادة القصوى من هذه التدفقات، يجب على الجزائر مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

5.2 خلاصة الفصل الثاني :

استنادًا إلى التحليل المستند إلى نموذج ARDL، تتضح الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تحسين ميزان المدفوعات (BOP) في الجزائر على المدى الطويل، حيث تظهر النتائج أن زيادة 1 مليون دولار في الاستثمار الأجنبي المباشر تُسهم في تحسين ميزان المدفوعات بما يعادل حوالي 5,941 مليون دولار، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا إحصائيًا، وهذا يشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الوضع المالي الخارجي للجزائر.

ومن خلال مراجعة واقع الاستثمار الأجنبي وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022، يتضح أن الجزائر قد اتخذت خطوات هامة لتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي، فقد قامت الحكومة بإصلاحات شاملة تشمل سن قوانين وتشريعات جديدة وتقديم مزايا ضريبية وجبائية، بهدف تحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي، هذه الإصلاحات قد أسفرت عن تحسن ملحوظ في مؤشرات الاستثمار الأجنبي، وهو ما انعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات.

كما تشير الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL إلى وجود علاقة تكامل مشترك وطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم فقط في زيادة الميزان النقدي الخارجي ولكن أيضاً في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة على المدى الطويل. وباختصار، تؤكد هذه النتائج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة استراتيجية لتحسين ميزان المدفوعات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مما يبرز ضرورة استمرار السياسات والإصلاحات الداعمة للاستثمار الأجنبي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة

الخاتمة

3 - الخاتمة العامة:

في ختام هذه الدراسة يبدو ان موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يشكل اهم محاور الدراسات الاقتصادية الحديثة، خاصة مع بروزه كخيار لا غنى عنه في التمويل الخارجي بحيث يلبي احتياجات مختلف الدول المضيفة خاصة النامية، ومن بينها الجزائر التي تسعى كغيرها من الدول الى المحافظة على تحسين وضعها الاقتصادي بصفة عامة وضبط ميزان المدفوعات لديها بصفة خاصة باعتباره المرآة العاكسة لمركزها المالي.

وهذا ما تناولناه في دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-

2022 وذلك من أجل الإجابة على الاشكالية المطروحة والتي كانت كالتالي:

- الى أي مدى يمكن ان يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ؟

ومن خلال معالجة الإطار النظري والدراسات السابقة ثم ربط ذلك بالواقع الاقتصادي واسناده بالجوانب القانونية والملاحظات الوصفية المعززة بالأرقام الإحصائية ومن ثمة نمذجة هاته الإحصائيات لدراسة العلاقة التأثيرية بينهما حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردتها فيما يلي:

اولا. النتائج:

تشير نتائج التحليل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يلعب دورًا حيويًا في تحسين الاستقرار الاقتصادي وتعزيز ميزان المدفوعات في الجزائر، ويوفر النموذج الذي تم تحليله رؤية قيمة حول كيفية استفادة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية، بما يساهم في بناء سياسات اقتصادية مبنية على أدلة علمية وواقعية، حيث وجد في العلاقة طويلة الأجل أن القيمة الاحتمالية 0.0097 لاستثمار الأجنبي المباشر اصغر من 0.05 تشير إلى علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1 مليون دولار يرتبط بزيادة في ميزان المدفوعات بقيمة 5,941 مليون دولار، مما يشير إلى تأثير إيجابي ملحوظ وعلى المدى الطويل للاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990 و 2022 وهو ما يمكن تفسيره من خلال عدة جوانب رئيسية:

1. زيادة الاحتياطات الأجنبية: يعزز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الاحتياطات النقدية، مما يساهم في تحسين الاستقرار النقدي وتلبية الاحتياجات المالية الدولية، وهذه الزيادة في الاحتياطات تعزز قدرة الجزائر على مواجهة الأزمات المالية وتوفير أمان أكبر في الأوقات الاقتصادية الصعبة.
2. تحسين البنية التحتية: يساهم الاستثمار الأجنبي بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطاقة والنقل والاتصالات، وتحسين هذه البنية يعزز من بيئة الأعمال، ويجعلها أكثر جذبًا للمستثمرين الجدد، مما يساهم في استقطاب مزيد من الاستثمارات.

3. نقل التكنولوجيا: يصاحب الاستثمار الأجنبي غالبًا نقل التكنولوجيا والمعرفة، وهذا لا يقتصر على تحسين القدرات التكنولوجية فحسب، بل أيضًا على تعزيز الإنتاجية والابتكار في القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للبلاد.

4. خلق فرص العمل: الاستثمارات الأجنبية تسهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز التنمية الاجتماعية ويحسن مستويات المعيشة، وزيادة فرص العمل تعزز من الاستقرار الاجتماعي وتساعد في تقليل معدلات البطالة.

كما ان الأثر تحسنه راجع أيضا الى الإصلاحات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي فقد أدركت الجزائر أهمية تحسين بيئة الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية، فقامت بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات القانونية:

1. تخفيف القيود: من خلال تخفيف القيود، تم تسهيل دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق الجزائرية، مما ساعد على زيادة تدفق الاستثمارات.
2. حماية حقوق المستثمرين: تحسين حماية حقوق المستثمرين الأجانب بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية والتجارية يعزز الثقة في السوق الجزائرية ويشجع على الاستثمار طويل الأجل.
3. تحفيزات ضريبية: تقديم حوافز ضريبية مثل الإعفاءات والخصومات ساعد في جذب الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية مثل الطاقة والصناعة والتكنولوجيا.
4. تطوير البنية التحتية القانونية: تحسين النظام القضائي لضمان حماية قانونية قوية وحل النزاعات بطرق عادلة وشفافة يعزز من استقرار البيئة الاستثمارية.

• انعكاس هذه التطورات على ميزان المدفوعات :

تحسين قانون الاستثمار في الجزائر يعزز من تدفق الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تحسين أداء ميزان المدفوعات، والزيادة في الاستثمارات تؤدي إلى تعزيز الاحتياطيات النقدية وتقليل العجز التجاري عبر زيادة الصادرات أو تقليل الاعتماد على الواردات من خلال تحسين الإنتاج المحلي.

ثانيا : التوصيات المستقبلية :

بناءً على التحليل، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر:

1. الاستمرار في تحسين البيئة الاستثمارية: يجب على الجزائر مواصلة تحسين بيئة الاستثمار من خلال تقديم المزيد من الحوافز وتقليل البيروقراطية وتعزيز الشفافية، وهذا سيضمن جذب المزيد من الاستثمارات ويعزز من استدامتها.

2. تنوع القطاعات المستهدفة: يجب التركيز على تنوع القطاعات الاقتصادية المستهدفة لجذب الاستثمارات، بحيث لا تقتصر فقط على القطاعات التقليدية مثل الطاقة، بل تشمل أيضاً التكنولوجيا والزراعة والخدمات، وهذا التنوع يعزز من الاستدامة الاقتصادية ويقلل من الاعتماد على قطاع واحد.
3. تعزيز التعاون الدولي: يمكن للجزائر تعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية لجذب استثمارات أكبر من خلال اتفاقيات تعاون وشراكات استراتيجية، وهذا التعاون يمكن أن يفتح الأبواب أمام المزيد من الفرص الاستثمارية ويعزز من الاستقرار الاقتصادي.
4. توصيات للسياسة الاقتصادية :

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية: نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات، ينبغي للحكومة الجزائرية مواصلة تحسين بيئة الاستثمار من خلال تشريعات داعمة وبنية تحتية متطورة.
 - المراقبة والتكيف مع التقلبات: نظراً لأن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون غير مستقرة على المدى القصير، فإن السياسات الاقتصادية يجب أن تكون مرنة وتتكيف مع هذه التقلبات لضمان استدامة التأثيرات الإيجابية.
 - متابعة وتقييم السياسات: من المهم متابعة تأثير السياسات الجديدة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتقييمها بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، كما يمكن تحقيق ذلك من خلال جمع بيانات مستمرة وتحليلها لتعديل السياسات بناءً على النتائج الفعلية.
- وباختصار، يُبرز هذا التحليل أهمية الاستثمارات الأجنبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ويؤكد على ضرورة استمرار السياسات الداعمة لجذب هذه الاستثمارات مع مراعاة التكيف مع التأثيرات قصيرة الأجل لضمان تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي المطلوب.

ثالثاً- آفاق الدراسة:

يمكن ان يفتح موضوع الدراسة آفاقاً أخرى قد تكون مواضيع جديرة بالدراسة والبحث مستقبلاً من بينها:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الدول العربية
- دور المناخ الاقتصادي في جلب الاستثمارات الأجنبية
- توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات التنوع الاقتصادي
- اثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات

4- المصادر والمراجع :

قائمة المراجع العربية :

- الاقتصادي العربي. (2021). مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته وأهميته. تم الاسترداد من <https://www.economicarab.com/2020/03/Definition-balance-of-payments.html>
- الجريدة الرسمية. (03 08, 2016). العدد 46.
- الجريدة الرسمية العدد 10. (14 4, 1990). القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض،.
- الجريدة الرسمية العدد 47. (بلا تاريخ). الامر 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الجريدة الرسمية العدد 64. (بلا تاريخ). المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار.
- الجريدة الرسمية العدد رقم 18. (16 06, 1966). قانون الاستثمار 66-284 المؤرخ في 16/06/1966 المتضمن لقانون الاستثمار.
- الجريدة الرسمية العدد 35. (28 09, 1982). قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28/09/1982 متعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسيرها.
- الجريدة الرسمية رقم 63/1993. (26 07, 1963). القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26/07/1963 المتضمن لقانون الاستثمار.
- الجريدة الرسمية العدد 35. (19 08, 1986). القانون رقم 13/86 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسيرها.
- أميرة حسب الله محمد. (2004). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.
- بالحسن محمد حمد. (2020). تحليل بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا. ليبيا: جامعة اجدابيا.
- بن موسى حسان. (2023). منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة -ardl- تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000/2020. المدية، جامعة يحي فارس: مجلة الاقتصاد و التنمية.
- حسين سلمان. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية. (رسالة ماجستير، محول برمجي) الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- حسين عمر. (2000). الاستثمار والعولمة. مصر: دار الكتاب الحديث.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2006). العولمة الاقتصادية (الإصدار الطبعة الثالثة). مصر: الدار الجامعية.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2006). العولمة الاقتصادية (الإصدار الطبعة الثانية). الدار الجامعية.
- عبد السلام ابو قحف. (2001). اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي. لبنان: مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية.
- عبد السلام أبو قحف. (2001). نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد السلام أبو قحف. (2003). الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبلة مخزمش. (2006). تقدير نموذج التنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية - رسالة ماجستير. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح.

علي عبد الوهاب ابراهيم. (1995). الاستثمار الأجنبي المباشر و اثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1990-1994. رسالة ماجستير. مصر: جامعة الإسكندرية.

فاطمة الزهراء حشروف و وحيدة صديقي. (01 03, 2018). واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين المؤهلات والمعوقات. مجلة الاقتصاد الصناعي.

فتح الله محمود رجب . (24 12, 2018). محددات الإستثمار الأجنبي المباشر. تم الاسترداد من: www.ahewar.org: r=0&https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622295

مبارك سلوس. (2001). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد شيخي. (2012). طرق الاقتصاد القياسي- محاضرة و تطبيقات. عمان ، الاردن: دار حمد للنشر.

محمد لعشاش. (2023). المبادئ و الضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 18-22 من التكريس الى التعزيز (الإصدار المجلد 15 العدد 3). البويرة ، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية: المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية.

مفتاح صليحة. (2019 - 2020). اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان : نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية. سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادي، جامعة الجليلي اليابس.

منجد عبد اللطيف الخشالي. (2007). مقدمة في المالية الدولية . الاردن: دار المنهاج للنشر و التوزيع.

ميزان المدفوعات . (2024). تم الاسترداد من بنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA>

نورة بيري. (2018). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على التنمية الاقتصادية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

هبة الله مصطفى. (22 04, 2024). مفهوم الاستثمار. تم الاسترداد من: www.researchgate.net: https://www.researchgate.net/publication/351263175_mfhw_m_alastthmar

يوسف مسعداوي. (2010). دراسات في التجارة الدولية. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر.

قائمة المراجع الأجنبية:

abibo, a. M. (2022). *Analysis of the Relationship between Innovation and Ethipian Economic Growth*. Retrieved from . <https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-1576170/v1>

Anindya Banerjee, J. D. (1998). *Error-correction Mechanism Tests for Cointegration in a Single-equation Framework*. Retrieved from <https://doi.org/10.1111/1467-9892.00091>

Fabozzi, F., Modigliani, F., & Jones, F. (2014). *Foundations financial markets and institutions*. Pearson new international edition. Retrieved from <https://thuvienshoasen.edu.vn/handle/123456789/6946>

LEE C. ADKINS & R. CARTER HILL. (2011). *Using STATA For Principles of Econometrics 4th Edition*. Wiley.

Okunade, S. (2020). *Effect of Capacity Utilisation on Manufacturing Firms*. Global Journal of Management and Business Research.

Pesaran, P. e. (2001). *Bound Test and ARDL cointegration Test*.

Thadewald, T. &. (2007). *Jarque-Bera Test and its Competitors for Testing Normality—A Power Comparison*. *Journal of Applied Statistics*. Retrieved from <https://doi.org/10.1080/02664760600994539>

UNCTAD. (1999). *foreign direct investment and the challenge of development*. New York and Geneva.

5 - الملاحق :

الملحق رقم 1 : نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) باستخدام اختبار PP و ADF :

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
	<u>At Level</u>		
		BOP	FDI
With Constant	t-Statistic	-1.8634	-2.2549
	<i>Prob.</i>	<i>0.3446</i>	<i>0.1921</i>
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7784	-2.1374
	<i>Prob.</i>	<i>0.6915</i>	<i>0.5064</i>
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8446	-1.2716
	<i>Prob.</i>	<i>0.0627</i>	<i>0.1832</i>
		*	n0
	<u>At First Difference</u>		
		d(BOP)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-4.8679	-8.2489
	<i>Prob.</i>	<i>0.0004</i>	<i>0.0000</i>
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7467	-8.5261
	<i>Prob.</i>	<i>0.0033</i>	<i>0.0000</i>
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9441	-8.3884
	<i>Prob.</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>
		***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
	<u>At Level</u>		
		BOP	FDI
With Constant	t-Statistic	-1.7731	-2.3208
	<i>Prob.</i>	<i>0.3865</i>	<i>0.1719</i>

		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6778	-2.1487
	<i>Prob.</i>	<i>0.7377</i>	<i>0.5005</i>
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7586	-0.8989
	<i>Prob.</i>	<i>0.0747</i>	<i>0.3189</i>
		*	n0
	<u>At First Difference</u>		
		d(BOP)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-4.8657	-8.1537
	<i>Prob.</i>	<i>0.0004</i>	<i>0.0000</i>
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7864	-8.3094
	<i>Prob.</i>	<i>0.0030</i>	<i>0.0000</i>
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9419	-8.2934
	<i>Prob.</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>
		***	***
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadaddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

الملحق رقم 2 : نتائج المدى الطويل لنموذج ARDL

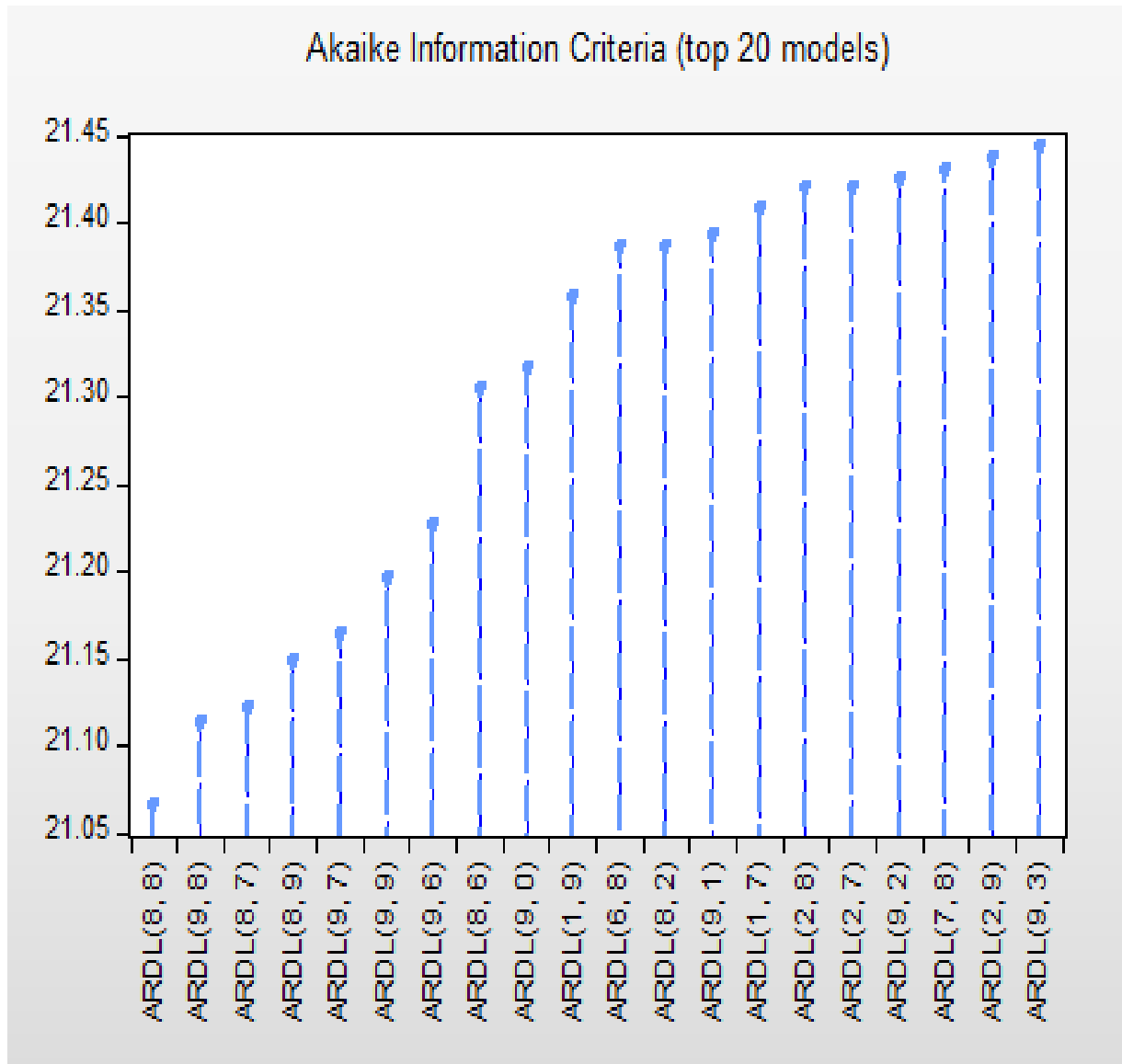
Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	5.941013	1.686049	3.523631	0.0097
C	-3369.707	2042.147	-1.650080	0.1429

$$EC = BOP - (5.9410 * FDI - 3369.7066)$$

الملحق رقم 3: فترات الابطاء وفقا لمعيار AIC



ملحق رقم 4 : جدول البقايا

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1998	-1740.00	2760.84	-4500.84	
1999	-2375.00	-8016.28	5641.28	
2000	7570.00	217.100	7352.90	
2001	6190.00	14981.2	-8791.16	
2002	3660.00	10809.0	-7149.02	
2003	7468.00	7897.04	-429.039	
2004	9250.00	15370.8	-6120.81	
2005	16940.0	7513.69	9426.31	
2006	17730.0	14909.8	2820.23	
2007	29550.0	27585.7	1964.34	
2008	36990.0	30540.2	6449.81	
2009	3859.00	8385.95	-4526.95	
2010	15326.0	15914.4	-588.379	
2011	20141.0	21580.1	-1439.14	
2012	12057.0	9352.40	2704.60	
2013	133.000	2879.81	-2746.81	
2014	-5881.00	-6926.46	1045.46	
2015	-27537.0	-25089.3	-2447.75	
2016	-26031.0	-26625.6	594.577	
2017	-21762.0	-22038.8	276.823	
2018	-15820.0	-15760.5	-59.4809	
2019	-16927.0	-18149.5	1222.53	
2020	-16369.0	-14095.1	-2273.92	
2021	-1479.00	-2046.74	567.739	
2022	18468.0	17461.3	1006.69	